

إطار مُقْتَرَح للإعتراف والإفصاح عن أنشِطَة التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة وأثره على قِيمة المُنشَأَة

نيز محمود حسن خليفة

إطار مُقْتَرَح للإعتراف والإفصاح عن أنشِطَة التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة وأثره على قِيمة المُنشَأَة- دراسة تَطْبِيقِيَّة

الدكتور

محمود محمود إبراهيم السجاعي

أستاذ محاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة المنصورة

الدكتور

د. مصطفى عطية الغنور

مدرس المحاسبة

كلية التجارة بجامعة المنصورة

نيز محمود حسن خليفة

باحث بقسم المحاسبة

كلية التجارة -جامعة المنصورة

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة على قِيمة المُنشَأَة، وهل تؤدي ذلك النوع من التَّموِيل إلى تدني أو تعظيم قِيمة المُنشَأَة؟ ودراسة واقع الاعتراف والإفصاح عن التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة وجهود المنظمات الدولية في هذا المجال، ودراسة متطلبات المعايير المحاسبية في مجال الاعتراف والإفصاح عن مثل هذا النوع من التَّموِيل، ودراسة وتحليل التقارب الدولي في مجال الاعتراف والإفصاح عن التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة في ظل الظروف الجديدة ومقارنة معايير المتعارفة عليها دولياً مع ما تم إصداره من المعايير الدولية في هذا المجال. و توصلت الدراسة من خلال اختبارات الفروض الى انه يؤثر تبني الإطار المقترح للاعتراف والإفصاح عن التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة على اظهار القيمة الحقيقية للمُنشَأَة، ويؤدي الى القياس العادل للقيمة السوقية للمُنشَأَة من خلات تأثيرها على قرارات المستثمرين، وتغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني للحد من الآثار السلبية للتمويل من خارج الميزانية والحد من تضليل مستخدمي القوائم المالية بكافة أطرافها، وإن المعالجات المحاسبية لمعظم عمليات التمويل خارج الميزانية بالاعتراف بها في صلب القوائم المالية يزيد

إطار مُقْتَرَحٍ للإعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وأثره على قيمة المنشأة

نبز محمود حسن خليفة

من الشفافية لهذه الترتيبات المالية المتطورة، ومن المرجح ان تساعد المستثمرين من تقييم المخاطر، وإن الاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية تساعد على استمرارية المنشأة الاقتصادية.

Abstract:

The study aimed to determine the effect of off-balance sheet financing of firm value, and does this type of financing lead to a decrease or an increase in the value of the firm? Moreover, study the reality of disclosure and organizations and and the efforts of international organizations in this area, and to study the requirements of accounting standards in the field of recognition and disclosure of such financing. Analysis and study of international convergence in the recognition and disclosure of Off-balance sheet financing under new circumstances. In addition, comparing GAAP with international standards issued in this area. The study found through the tests hypotheses that the adoption of the proposed framework for the recognition and disclosure of Off-balance sheet financing affects the presentation of the real value of the establishment. The recognition and disclosure of off-balance sheet financing activities results in the fair measurement of the entity's market value from its impact on investor decisions. The economic aspect of the legal form is to reduce the negative effects of extrabudgetary financing and to reduce the misuse of the financial statements of all parties. The accounting treatment of most of the off-balance sheet financing

operations recognized in the financial statements increases the transparency of these advanced financial arrangements and is likely to help investors Of the risk assessment, and the recognition and disclosure of off-balance sheet financing activities helps to sustain the economic establishment.

مقدمة

لاقت عمليات التّمويّل خارج الميزانية إهتماماً كبيراً من جانب المحاسبين والممارسين والمنظمات المهنية، وكذلك المستثمرين والمحللين الماليين، فقد تخفي هذه العمليات معلومات هامة تؤثر على قيمة الشركة وقرارات مستخدمي المعلومات، ومع تزايد تلك الأنشطة وتعدّد طبيعتها الخفية ازداد الإهتمام التنظيمي والمهني بها لضمان تحقيق شفافية التقرير المالي وحماية المستثمرين من الفهم الخاطئ لهذه المعلومات، وذلك من خلال إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تحكم ممارسات التقرير والمحاسبة عن تلك الأنشطة. كما اهتم الباحثون الأكاديميون بدراسة تأثير تلك الأنشطة وكيفية الاعتراف والقياس والإفصاح عنها وأثرها على المخاطر وقيمة الشركة والتقارير المحاسبية. ومن هنا تبدأ جدلية الاعتراف والقياس والإفصاح عن التّمويّل خارج الميزانية، والتي تنتهي عادة بإصدار معايير جديدة والتقارب الدولي في هذا المجال، و يقوم الباحث في هذا الصدد و لتحقيق أهداف الدراسة بعرض كل من الاطار العام للدراسة المتمثلة بمشكلة البحث و اهداف الدراسة و فروضها، كما يتناول مفهوم التّمويّل خارج الميزانية المتمثلة بعقود الايجار و الشركات التابعة غير الموحدة وأنشطة البحث والتطوير، كما يتم عرض مفهوم الاعتراف في الفكر المحاسبي و أهمية الافصاح للتّمويّل خارج الميزانية وتحليل لأثر المعايير الدولية على الاعتراف والافصاح عن التّمويّل خارج الميزانية والعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية

بسبب التمويل خارج الميزانية وعرض الاطار المفاهيمي للتمويل خارج الميزانية و كالاتى:

أولاً: الإطار العام للدراسة:

١ - مشكلة البحث:

يمثل التَّموِيلُ خارجَ المِيزَانِيَّةِ أحدَ ابتكاراتِ الهندسةِ الماليَّةِ وأحدِ الأساليبِ الجديدةِ في تَموِيلِ الشَّرَكَاتِ، تتخذُ صوراً وأشكالاً متعدِّدةً، تتمُّ ممارستها من خلالِ إنشاءِ وحداتٍ أُخرى أو من خلالِ ترتيباتٍ ماليَّةِ وأنشطةٍ وفعالياتٍ هادفةٍ، يتمُّ من خلالها استبعادُ الإلتزاماتِ والموجوداتِ من المِيزَانِيَّةِ العموميةِ بهدفِ تحسينِ مقاييسِ الأداءِ المحاسبيِّ وخفضِ المخاطرِ وخفضِ تكلفةِ الاقتراضِ والحصولِ على المزايا الضريبيةِ، إضافةً إلى الهدفِ الأساسيِّ ألا وهو تضليلِ المركزِ الماليِّ الصحيحِ للمُنْشَأَةِ، كما تنطوي على مخاطرٍ كبيرةٍ في حالةِ تعرضِ تلكِ الشَّرَكَاتِ المترابطةِ للتعرُّثِ أو الإفلاسِ. و ليس هناك أطرٌ ومناهجٌ معتمدةٌ في كيفيةِ تطويرِ الإفصاحِ عن التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ، فمع اتِّباعِ الكثيرِ من الجهاتِ في تطويرِ المنهجِ النفعيِّ والتسليطِ على المنهجِ البراغماتيِّ في تطويرِ الفكرِ المحاسبيِّ الذي بموجبه يتوجب اختيارُ الأساليبِ والمبادئِ المحاسبيةِ على أساسِ مدى منفعتها لمستخدمي المعلوماتِ المحاسبيةِ، ومدى ملاءمتها لعملياتِ اتخاذِ القراراتِ، لا يزالُ الفكرُ المحاسبيُّ في الكثيرِ من الدولِ الناميةِ وبالأخصِ العراقِ يعيشُ فترةً كبيرةً من الجمودِ في تطويرِ الأساليبِ والطرقِ المحاسبيةِ التي يجبُ أن تتواكبَ مع التطوراتِ الاقتصاديةِ الحاصلةِ في بيئتها. وهناك تصادمٌ بين مداخلِ التَّأطيرِ المحاسبيِّ في الدولِ الناميةِ، حيثُ أن المدخلَ المعتمدَ حالياً في الكثيرِ من الدولِ الرائدةِ في مجالِ المحاسبةِ مثلِ الولاياتِ المتحدةِ وكندا والاتحادِ الأوروبيِّ تعتمدُ على مدخلِ التَّأطيرِ الذاتيِّ أو التحرريِّ، في حين لا يزالُ العراقُ والكثيرُ من الدولِ العربيةِ تعتمدُ على المدخلِ القانونيِّ للتَّأطيرِ،

واستناداً إلى ما ذكره الباحث والمراد منه القول إن التطبيق المحاسبي في العراق بالرغم من تعرضه لإشكاليات عملية فإن لديها إشكاليات فكرية أيضاً. ومن خلال ذلك يعرض الباحث جملة من التساؤلات التي يتم من خلالها عرض مشكلة الدراسة والمتمثلة بما يلي:

- ما هو التَّموِيلُ خارج المِيزَانِيَّةِ وما هي أدواته، وكيف يتم القيام بمواجهة مشاكل التَّموِيلِ خارج المِيزَانِيَّةِ الذي يعتبر جزءاً منها مشبوه وتعتبر ضمن عمليات التلاعب في القوائم المالية وما هي الأساليب الجدية التي افرزتها الدول المتقدمة والمعايير الدولية في ذلك المجال؟
- هل هناك رؤية دولية واضحة في كيفية الاعتراف والإفصاح عن الأنشطة التي تعتبر من التَّموِيلِ خارج المِيزَانِيَّةِ وما هو الجديد في هذا المجال دولياً وكيفية مواجه تلك الأنشطة، وماهي أوجه التقارب الدولي في معالجة التَّموِيلِ خارج المِيزَانِيَّةِ.
- ما هو أثر الاعتراف عن أنشطة التَّموِيلِ خارج المِيزَانِيَّةِ على الإطار الفكري للمحاسبة وجودة القوائم المالية والنسب المالية.
- هل يؤدي التَّموِيلِ خارج المِيزَانِيَّةِ إلى تقليل أو تعظيم من قيمة المُنْشَأَةِ، وما هي تأثيرات التَّموِيلِ خارج المِيزَانِيَّةِ على عدم إظهار القيمة الصحيحة للمُنْشَأَةِ؟

٢- هدف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذا الرسالة إلى:

- أ- دراسة أثر التَّموِيلِ خارج المِيزَانِيَّةِ على قيمة المُنْشَأَةِ، وهل تؤدي ذلك النوع من التَّموِيلِ إلى تدني أو تعظيم قيمة المُنْشَأَةِ؟
- ب- دراسة واقع الاعتراف والإفصاح عن التَّموِيلِ خارج المِيزَانِيَّةِ وجهود المنظمات الدولية في هذا المجال ودراسة متطلبات المعايير المحاسبية في مجال الاعتراف والإفصاح عن مثل هذا النوع من التَّموِيلِ، تحليل ودراسة التقارب الدولي في

مجال الإفصاح عن التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة في ظل الظروف الجديدة ومقارنة معايير المتعارفة عليها دولياً GAAP مع ما تم إصداره من المعايير الدولية في هذا المجال.

ثانياً: مفهوم التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة:

يعدّ التَّموِيل داخل المِيزَانِيَّة من مصادر التَّموِيل السائدة، ومن خلال هذه المصادر تحصل المُنْشَأَة على التَّموِيل اللازم لأنشطتها، وعلى أساس أن الأموال التي يتم الحصول عليها يتم الإعتراف بها، والإفصاح عنها في المِيزَانِيَّة، أي أن كل ما يفصح عنه في المِيزَانِيَّة من مصادر تَموِيل يعدّ من مصادر التَّموِيل داخل المِيزَانِيَّة.^(١) أما بالنسبة للتَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة فهو أحد المفاهيم الجديدة التي ظهرت مع الابتكارات المالية الحديثة في أسواق المال والبنوك، ويرى الباحث على الرغم من أن التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة يعدّ من مصادر التَّموِيل الخارجي إلا أنه يمكن التفرقة بينهما في أن التَّموِيل الخارجي يعدّ من مصادر التَّموِيل السائدة والظاهرة في المِيزَانِيَّة، على العكس من التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة الذي يعدّ من المصادر الحديثة في عملية تَموِيل المُنْشَأَة.

ركزت مجموعة من التعاريف وخاصة في بداية ظهور مفهوم التَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة في الأوساط العلمية على وصفها فقط بأنها أنشطة التَّموِيل التي لا يتم عرضها في المِيزَانِيَّة العمومية، فقد تم تعريفه^(٢) بأنه عبارة وصفية تستخدم في إجراءات التَّموِيل والخاصة بعدم الإعتراف القانوني بالصفقات الفردية، والتي لا تظهر أصول والتزامات في مِيزَانِيَّة المُنْشَأَة.

إن تجنب الإعتراف بالالتزامات في المِيزَانِيَّة العمومية من التحديات الرئيسية التي تواجه مهنة المحاسبة اليوم، والتي تدور حول كيفية التعامل مع الشركات التي لا تفصح عن جميع ديونها من أجل جعل موقفها المالي يبدو أقوى في ظل عدم الإفصاح عن تلك الديون، وهذا غالباً ما يشار إليه "بالتَّموِيل خارج المِيزَانِيَّة"، وهي في نفس

الوقت تقنية محاسبية تستخدم من قبل الشركات من أجل عدم إظهار الديون المترتبة عليها في الميزانية العمومية الخاصة بها كالتزامات. ^(٣) وأن التمويل خارج الميزانية بات أحد المجالات الساخنة في الوقت الحالي والذي يتم من خلاله إجراء عمليات التمويل والتي تزيح الأصول والإلتزامات من الميزانية العمومية، ويعتبر إحدى أنواع التمويل الذي تغير هيكل رأس مال للشركة لذلك فإنه يغير من مستوى المخاطر. ^(٤) يمكن تعريف "التمويل خارج الميزانية" على إنها صورة ترتيبات وأنشطة وارتباطات مالية يترتب عليها تمويلا لعمليات الشركة أو تضمن مصادر توريد خدمات مستقبلية دون أن ينعكس ذلك على حجم ديون الميزانية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات، تتضمن المجموعة الأولى ترتيبات مالية ذات طبيعة تبادلية وتتضمن كل من الإيجار التشغيلي والبحث والتطوير وتمويل المشروعات وبيع الأوراق التجارية والحسابات المدينة وتوريق الأصول، والمجموعة الثانية: ترتيبات مالية تنطوي على ارتباطات مالية مستقبلية وتتضمن أنشطة المشتقات المالية وبرامج المعاشات ومنح الأسهم للعاملين والمجموعة الثالثة: ترتيبات مالية ترتب علاقة تبعية والمتمثلة بالشركات التابعة والوحدات ذات الغرض الخاص. ^(٥)

هناك العديد من أنواع أنشطة التمويل خارج الميزانية، وتماشياً مع حدود الدراسة يعرض الباحث أنواع أنشطة التمويل محل الدراسة والمتمثلة بعقود الإيجار التي تعتبر من أحد أنواع الشائعة للتمويل خارج الميزانية وأقدمها، يليها الوحدات خارج الميزانية المتمثلة بالوحدات ذات الهدف الخاص وكيانات مصالح متغيرة، وتأخذ الباحث أنشطة البحث والتطوير كأحد أنواع الأصول غير الملموسة وكالاتي:

١ - العقود الإيجار:

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بتعريف عقود الإيجار تبعاً للجوانب التي تم تناول المفهوم من خلالها، فهناك من يركز على الجوانب الاقتصادية في التعريف، ويركز البعض الآخر على الجوانب القانونية والمالية، إلا أن جميع هذه المفاهيم تحاول أن تعرض خصائص عقود الإيجار باعتباره مصدراً من مصادر تمويل الأصول.

حيث عرف أحد الباحثين عقود الإيجار بأنها وسيلة تمويل تتم بموجب اتفاق تعاقدى ما بين طرفين، البنك (المؤجر) والعميل (المستأجر) يخول أحدهما الآخر حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر، مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، على ان تنتقل ملكية المأجور في نهاية فترة العقد إلى المستأجر تلقائياً، أو مقابل مبلغ متفق عليه، مع إمكانية شراء المأجور خلال فترة العقد.^(٦)

يمكن تعريف عقد التأجير التمولي بأنه يتمثل بحق إستغلال الأصل من قبل المستفيد وهو المستأجر مقابل دفعات دورية (شهرية، ربعية، سنوية) تسمى الإيجار، ومع التركيز على الاحتفاظ بحق الملكية للمؤجر الذي يقوم بتوظيف أمواله من خلال عملية تأجير الأصول، والحصول على العائد المناسب، وأن ما يميز عقود الإيجار التمولي هو إعفاء مهمة المستأجر من التدابير في أموال لشراء الأصل، بل لاستئجار يترتب عليه دفع قسط إيجاري شهري فقط يغطي قيمة الأصل بعد فترة زمنية معينة محددة حسب العقد، كما إن مسؤولية الصيانة والتأمين وما يستحق من ضرائب على حساب المستأجر، وأن مفهوم التأجير التمولي هو الحصول على أصل من الأصول لانتفاع به وحيازته لفترة زمنية معينة.^(٧)

اما بالنسبة لعقد التأجير التشغيلي، يتم تشغيل الأصل في مدة تقل عن مدة حياة الأصل، يقوم خلالها المستأجر بالاستفادة من الأصل والانتفاع باستخدامه، وخلال هذه المدة لا يتحمل المستأجر أي أعطال تحدث للأصل ولا يكون مسؤولاً عن إجراء أية عمليات صيانة له، ويجدر بالمؤجر العمل على أن يظل هذا الأصل صالحاً للاستخدام، وبالتالي تكون العلاقة بين المستأجر والمؤجر علاقة وظيفية قائمة على انتقال حيازة الأصل من المؤجر إلى المستأجر بغرض الانتفاع به

٢ - الشركات التابعة غير موحدة:

أن عدم القيام بتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة أو حصص في الشركات الأخرى أو الترتيبات المشتركة تعتبر أحد أنواع التمويل خارج الميزانية نظراً لأن الشركات تحاول استبعاد الأصول والإلتزامات في الشركات التابعة من الميزانية

العمومية، وأن واقع توحيد القوائم المالية قد تغير في الآونة الأخيرة من خلال الاعتماد على الجوهر الاقتصادي بدلاً من الشكل القانوني عند القيام بتوحيد القوائم المالية. ويتم استخدام ترتيبات خارج المِيزَانِيَّة من قبل العديد من الشركات المالية وغير المالية من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب من أجل إدارة المخاطر وخفض تكاليف الاقتراض والتعاون مع الشركات الأخرى منها:

الترتيبات المشتركة : يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS الترتيبات المشتركة على أنها ترتيب لطرفين أو أكثر لديهم سيطرة مشتركة. حيث يتم استخدام الترتيبات المشتركة لأغراض متنوعة مثل اعتبارها وسيلة للأطراف لمشاركة التكاليف والمخاطر أو باعتبارها وسيلة لتوفر للأطراف وسيلة للوصول إلى تكنولوجيا وأسواق جديدة. (٨)

وهناك نوعان من الترتيب المشترك، فهي إما عملية مشتركة أو مشروع مشترك، فالعملية المشتركة هي ترتيب مشترك حيثما يكون للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في الأصول، والتعهدات بالالتزامات، المتعلقة بالترتيب، وتُسمى هذه الأطراف مشاركون في عملية مشتركة. أما المشروع المشترك فهو ترتيب مشترك حيث يكون للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي أصول الترتيب. وتُسمى هذه الأطراف مشاركون في مشروع مشترك.

السيطرة المشتركة: وهي التقاسم المتفق عليه - بشكل تعاقدى - للسيطرة على ترتيب، والتي توجد عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة الموافقة بالإجماع من الأطراف التي تتقاسم السيطرة. ويجب على المُنْشَأَة التي تكون طرف في ترتيب أن تُقوِّم ما إذا كان الترتيب التعاقدى يمنح جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، السيطرة - بشكل جماعي - على الترتيب. تسيطر جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف - بشكل جماعي - على الترتيب عندما يجب عليهم أن يتصرفوا لتوجيه الأنشطة التي تؤثر - بشكل جوهري - على عوائد الترتيب (أي

الأنشطة ذات الصلة) وما أن يُحدد أن جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف تسيطر – بشكل جماعي – على الترتيب. (٩)

و نشأت في السنوات الأخيرة علاقات جديدة بين الوحدات الاقتصادية والتي تعد صعبة الوصف من حيث علاقتها بمصطلح التصويت أو السيطرة أو أغلبية المصالح، ويتم هيكلة هذه الكيانات لأغراض التّمويّل أو السيطرة أو غير تلك الوسائل المستخدمة من قبل الوحدات الاقتصادية التقليدية. فبعض الكيانات لا تمتلك مجلس إدارة، أو بعض من هذه الكيانات التي تمتلك مجلساً للإدارة ولكن مع سلطة محدودة لإدارة أنشطة الكيان، ويتم السيطرة على بعض الكيانات من خلال تعاقدات معينة مع الشركات المساهمة أو التضامنية، أو غيرها من العقود أو الترتيبات الأخرى، كما قد يمتلك المستثمرون في بعض الكيانات حقوق ملكية قليلة لا تمكنها من تّمويّل أنشطة الكيان الجوهرية، لذا فالمستثمرون لا يمتلكون السيطرة أو أن سيطرتهم تكون محدودة على تلك الكيانات. وقبل العام ٢٠٠٣ لم يتم إنشاء إطار شامل للتقارير المالية التي يتم إعدادها للوحدات ذات الهدف الخاص، وصدرت العديد من التصريحات من قبل هيئات مختلفة للتعامل مع الوحدات ذات الهدف الخاص ولكن الإرشادات التي تم إصدارها لم تكن مكتملة، وغامضة ولم يتم تفسيرها بشكل صحيح في الواقع العملي. (١٠)

٣- : البحث والتطوير:

تتمثل عملية البحث والتطوير R&D بإيجاد Creation أو تطوير تكنولوجيا قائمة، أو إيجاد تكنولوجيا جديدة التي من شأنها أن تقدم للوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية في مجال الأعمال والصناعة. وبالرغم من الفوائد الناجمة عن الابتكارات التكنولوجية (حيث تمثل R&D المرحلة الأولى فيها) فإنها معقدة وتنطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في فشل R&D من تحقيق أهدافها وبالتالي عدم الاستفادة من المبالغ التي أنفقتها الوحدة الاقتصادية عليها. ذلك إن السبب الرئيس لفشل مشاريع البحث والتطوير في تقديم النتائج المالية المرجوة منها يرجع في كثير من الأحيان إلى فشل الإدارة في التعامل مع أنشطة البحث والتطوير بصورة مبكرة. فضلا عن ذلك فإن

الذي يتحمل هذه النفقات وما تنطوي عليه من فوائد محتملة، فإن هذه الفوائد لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة الجمهور والزبائن وحتى المنافسين، ولذلك فإن جهود الوحدة الاقتصادية في البحث والتطوير يجب أن تدار وتنظم وتراقب وتقيم من قبل الإدارة وبعناية كبيرة. حيث إن البحث هو التحقيق الأصلي والمخطط له الذي يجري مع احتمال الحصول على علم جديد أو معرفة تكنولوجيا جديدة، مثل البحث الذي تقوم به شركة أدوية بتجربة لقاح جديد ولا تعرف هل هذا اللقاح سيؤدي إلى منافع مستقبلية أم لا؟ أما التطوير فهو تطبيق للبحوث المنجزة أو المعارف الأخرى للتخطيط والتصميم لإنتاج مواد جديدة أو محسنة بشكل كبير.

ثالثا : مفهوم الإعتراف في الفكر المحاسبي:

تتبع أهمية القوائم المالية من أنها تساعد المستثمرين والمقرضين في اتخاذ القرارات الاقتصادية أفضل، فلقد أثبت الباحثون أن الأرقام المحاسبية لها مضمون معلوماتي، وبالطبع فإن هذا لا يعني ان القوائم المالية كاملة، فالقوائم المالية على أفضل وجه، تمثل تقديرا للواقع الاقتصادي للشركة، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين هما: (١) انتقائية النظام المحاسبي في عرضه للأحداث الاقتصادية، (٢) توقيت عملية الإعتراف بالحدث الاقتصادي وكيفية قياسه.

إن انتقائية النظام المحاسبي في عرضه للأحداث الاقتصادية تعني ان القوائم المالية لا تعرض الا الاحداث التي تحقق أربعة معايير الإعتراف، وهذه المعايير هي أن يطبق عليه تعريف عنصر من عناصر القوائم المالية، وأن يكون قابلا للقياس، أن يكون ملائما، وأن يكون قابلا للتحقق منه. وفقا لبيان المحاسبة المالية (رقم ٥) الصادرة من (FASB) عام ٢٠٠٨ ينبغي الإعتراف بالعنصر في القوائم المالية الأساسية عندما تجمع المعايير الأربعة التالية والتي تخضع لمعايير فعالية التكلفة ومستوى المادية materiality threshold وتتضمن تلك المعايير ما يلي: (١)

أ- **التعريف** لا بد أن ينطبق أحد التعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية على العنصر المراد اثباتها محاسبيا، فإذا كان العنصر يمثل موردا فينبغي أن ينطبق عليه التعريف العلمي الخاص بالأصول، وإذا كان يمثل مطلوبا فيجب أن ينطبق عليه التعريف العلمي الخاص بالالتزامات، وإذا كان يمثل تغيرا في حقوق الملكية فيجب ان ينطبق عليه تعريف العلمي الخاص بأحد مكونات الدخل الشامل، إيرادات، مكاسب، مصروفات، خسائر، أي قابلية الفقرة المراد اثباتها للتعريف. (١٢)

ب- **القابلية للقياس:** ان المعيار الثاني للاعتراف ببند ما، هو أن تكلفة أو قيمة يجب قياسها بدرجة من الثقة، ففي الكثير من الحالات فإن التكلفة أو القيمة يجب أن تقدر، واستخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسي من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من مصداقيتها ولكن عندما يتعذر عمل تقدير معقول فإن البند لا يعترف به في المِيزَانِيَّة أو قائمة الدخل. (١٣) أن يكون للعنصر خاصية القابلية للقياس ويستلزم هذا المعيار توافر ثلاثة شروط رئيسية، وهي أن يكون للعنصر خاصية الملائمة، وإمكانية التعبير عن هذه الخاصية تعبيراً كمياً، واستعمال وحدة النقد كأساس للقياس الكمي بوصفها أداة لتحديد الخصائص المالية.

ت- **الملائمة:** المعلومات تكون ملائمة إذا تم تخفيض حالة عدم التأكد وتساعد متخذ القرارات على تعديل توقعاته. وبالتالي تؤثر على قرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدته في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية. وتعد المعلومات المحاسبية الملائمة لدورها في التنبؤ بالأداء المتوقع للشركة في الفترات القادمة وبقدرة الشركة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، وأن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيد، فمثلا المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من تأكد أو تقييم التوقعات السابقة وكذلك التنبؤ بالمستقبل. (١٤)

ث- **الموثوقية:** تعد المعلومات ذات موثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء والتحيز وتمثل بدقة الأحداث أو النشاطات التي تصفها ، وتمثل خاصية ضرورية لهؤلاء الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات، ولكي تنسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوافر فيها ثلاثة خصائص فرعية أساسية وهي (القابلية للتحقق، الصدق في التعبير، الحياد).

رابعاً: أهمية الإفصاح المحاسبي للتمويل خارج الميزانية: -

واجهت مهنة المحاسبة في تطبيقها لوظيفة الإفصاح تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب للإفصاح المحاسبي، وتحديد طريقة الإفصاح الأكثر ملاءمة لتوفير المصدقية للمعلومات المحاسبية، وتلبية حاجات مستخدمي المعلومات لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم. ومع تزايد النمو الاقتصادي في السوق العالمي بشكل كبير، والتقدم التكنولوجي، وانتشار الشركات متعددة الجنسية، وعولمة أسواق أرس المال، وازالة القيود والحواجز على انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وظهور تقنيات جديدة في تداول الأوراق المالية في أسواق المال العالمية، تعززت أهمية الإفصاح نظراً لتوفيره معلومات مفيدة وموثوقة لمستخدمي المعلومات حول مركزها المالي، وأداء أعمالها ومساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قرارات رشيدة. (١٥)

إن موقف المنظمات المهنية ساعد على التوسع في ممارسة أنشطة التمويل خارج الميزانية، فالمعايير المحاسبية قد أقرت معالجة أساسية للاعتراف بهذه الأنشطة في صلب القوائم المالية ومعالجة بديلة للإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك سهل على الإدارة الشركات إستغلال الثغرات في تطبيق المعايير المحاسبية واستخدام المعالجات البديلة. مما نتج عنه العديد من المشاكل المحاسبية المرتبطة بالقياس والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية بالإضافة إلى المخاطر المالية الناتجة عن عدم الاعتراف بها في صلب القوائم المالية. ومثال على ذلك، ما تقوم به بعض الشركات ببيع الأصول التي تمتلكها ثم تقوم باستئجارها مباشرة من المشتري دون ان تنقل الأصل من مكانه أو أن يتسلمه المشتري، ومن دوافع ذلك

استخدام هذا الأسلوب كوسيلة تمويل خارج الميزانية وبذلك يقوم البائع باستئجار الأصول من المشتري مع تصميم شروط العقد بحيث لا يستوفي أيا من شروط رسملة العقد المنصوص عليها في القاعدة المحاسبية. (١)

خامسا: تحليل لأثر المعايير الدولية على الاعتراف والإفصاح عن التمويل خارج الميزانية:

أجري العديد من الباحثين دراسات حول الإفصاح عن التمويل من خارج الميزانية ودراسة أثر المعايير الدولية على تقليل من حدة آثار التمويل من خارج الميزانية، وينظر الباحثون إلى الموضوع من زوايا عديدة ولاحظ الباحث من خلال الدراسة أن هناك تركيز كبير على مخاطر التمويل من خارج الميزانية أكثر من الجوانب الأخرى وخاصة في دور التمويل خارج الميزانية على نشوب المخاطر والازمة المالية العالمية.

ففي دراسة أحد الباحثين التي أجريت للتعرف على إثر متطلبات الإفصاح من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) من خلال التفسير رقم (46 FIN) توحيد القوائم المالية للكيانات المصالح المتغيرة ومتطلبات قانون ساربينز أوكسلي لعام ٢٠٠٢ (SOX). وتشير نتائج الدراسة إلى ان متطلبات الإفصاح الخاص بالحد الأعلى للمخاطر الواردة في تفسير رقم ٤٦ تم تسعيرها بشكل هامشي فقط وبسبب تعدد أنواع كيانات المصالح المتغيرة لم يتم تحديد توحيد القوائم المالية بشكل دقيق. وبالنسبة لمتطلبات FASB فقد أظهرت النتائج انه تم الإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية حسب ما هو وارد في التفسير ٤٦ ولكن لا تزال هناك مخاطر فردية بالرغم من ذلك، وحسب النتائج التي حصلت عليها الدراسة تؤكد على ان قوانين Sox ساهمت بشكل جيد في تحسين الإفصاح عن المخاطر من قبل الشركات وخاصة المخاطر المتعلقة بهيكله البنود خارج الميزانية. ومع ذلك يمكن القول بان متطلبات الإفصاح الصادرة من المعيار مفيدة للشركات بشكل هامشي. كما ساهمت التفسير رقم ٤٦ في تحسين مستوى الإفصاح للشركات ومع ذلك ساهمت في ادخال تحسينات

إطار مُقترح للإمتحان والإفصاح عن أنشظة التمويل خارج الميزانية وأثره على قيمة المنشأة

نبز محمود حسن خليفة

إضافية متعلقة بالمخاطر الفردية، ولسوء الحظ فان كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات بموجب تفسير ٤٦ ليست كمية كبيرة من المعلومات الجيدة في السوق. (١٧)

وهناك مجموعة أخرى من الباحثين الذين يؤكدون على أن كمية البيانات المفصح عنها في القوائم المالية تؤثر على تقييم المخاطر المشاركين في السوق للمخاطر. (١٨) كما أكد مجموعة من الباحثين بان تلك المعلومات تؤثر على الوصف التفصيلي حول الخسائر المحتملة. (١٩)

و في دراسة لمجموعة من الباحثين حول تحليل لمعايير الإيجار التمولي التي تصنف عقود الإيجار إلى الإيجار تشغيلي أو إيجار تمويلي، وأشارت إلى أنه في حالة تصنيف عقد الإيجار التشغيلي فان ذلك لا يتطلب الاعتراف بالأصول المؤجرة أو الالتزامات المترتبة على عقد الإيجار في القوائم المالية، واعتبرت الدراسة أن ذلك يعد من نقاط الضعف في هذه المعايير، إذ إن الاعتراف بعقود الإيجار والإفصاح عنها في القوائم المالية يحسن من جودة و مصداقية القوائم المالية ويزيد من ثقة المستثمر فيها، وقد حاول كلا من IASB و FASB في مشروعهما الأخير علاج هذا القصور في المعايير، وخلصت الدراسة إلى أن ما قدمه المجلسين من محاولة لإعادة إلقاء الضوء على مشكلات عدم الإفصاح عن عقود الإيجار سوف يؤدي إلى تحسين القوائم المالية سواء في مرحلة الإعداد أو عند الاستخدام، متضمنا تحسين النسب المالية وتحسين القدرة على تحديد المخاطر. (٢٠)

لقد خضعت معايير المحاسبة الدولية للعديد من التعديلات تستهدف رفع مستوى جودة وتحقيق القبول العالمي والتقارب مع المعايير المحلية و الدولية، و تم إلغاء العديد من المعالجات البديلة التي كانت يسمح بها الامر الذي يضيف على القوائم المالية خاصية القابلية للمقارنة، كما تمت محاولات لإحداث تقارب بين كل من معايير FASB ومعايير IASB وإعداد اطار مفاهيمي مشترك و الذي أثمرت أولى نتائجه عن بيان مفاهيمي رقم ٨ في ٢٠١٠ (الذي يشمل الأهداف وخصائص جودة

إطار مُقْتَرَحٍ للإعتراف والإفصاح عن أنشِطَةِ التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ وأثره على قيمة المُنْشَأَةِ

نبز محمود حسن خليفة

المعلومات) و لا يزال العمل جاريا بشكل منفرد من قبل IASB الذي اصدر مذكرة مناقشة في ٢١٠٣ . (٢١)

في دراسة أجرتها عدد من الباحثين (٢٢) حول تأثير المعيار الدولي رقم ١٦ (IFRS16) على القوائم المالية و النسب المالية، توصلت إلى أن تطبيق المعيار الدولي (IFRS16) يؤدي إلى حدوث تغيير جذري في القوائم المالية ولها تأثير كبير على النسب المالية، وتم تطبيق الدراسة على شركات التجزئة التركية المسجلة في سوق استنبول للأوراق المالية، ويستخدم الدراسة طريقة الرسملة في الشركات التي تم التطبيق فيها، ويشير نتائج الدراسة الى ان المعيار الجديد سيكون له تأثير ذو دلالة إحصائية على بعض النسب المالية (الديون/الأصول، الديون/حقوق المساهمين، والعائد على الأصول والعائد على الأسهم للعام ٢٠١٠ - ٢٠١٣).

سادسا: العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية بسبب التمويل خارج الميزانية.

هناك عدة عوامل تؤثر على جودة التقارير المالية، والتي أغلبها مرتبطة بالمعايير المحاسبية المطبقة والبيئة القانونية واتجاهات الإدارة وكالاتي:

١ - المعايير المحاسبية المطبقة:

تمثل جودة التقارير المالية في كثير من الأحيان انعكاس لجودة المعايير المحاسبية المطبقة، كما ان محددات جودة التقارير المالية في دول معينة تبدأ من المعايير المحاسبية المطبقة في الدولة، فالمعايير المحاسبية تحدد قواعد الاعتراف والقياس والإفصاح للعمليات والاحداث المالية المؤثرة في أداء المنشأة.

ويمكن تحليل مشاكل الاعتراف والإفصاح عن التمويل خارج الميزانية وفقا للإصدارات المهنية من خلال مرحلتين حسب رأي الباحث:

المرحلة الاولى: مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٨ والتي يمكن وصفها بأنها مرحلة جمود المعايير المحاسبية الخاص بالتمويل خارج الميزانية، يرى الباحث أن الاقتصاد الرأسمالي الجديد تعاني من مشاكل كثيرة فبعد حدوث الانهيارات المالية والأزمات المتلاحقة يفرز هذا النظام معالجات سريعة وكانت من نتاج ذلك ظهور حوكمة

إطار مُفْتَرَحٍ للإمْتِرافِ والإفْصاحِ عن أنْشِطَةِ التَّمْويلِ خارجِ المِيزانِيَّةِ وأثَرِهِ على قِيميَّةِ المُنْشَأَةِ

نِيزِ مَحْمُودِ حَسَنِ خَلِيفَةَ

الشركات والمعايير الخاصة بمعالجة التمويل خارج الميزانية، وهذا يعني عدم المام النظام الجديد في القرن الحالي بالتبوء بالمشاكل التي ستحصل وعدم وجود حلول لتلك المشاكل قبل ان تصل إلى ذروتها.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ما قبل صدور المعايير المحاسبية الخاصة بالتمويل خارج الميزانية والتي تبدأ بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، حيث ركزت المنظمات المهنية والمؤسسات الدولية على ضرورة تطوير المعايير المحاسبية الخاص بمعالجة مشكلة التمويل خارج الميزانية وتم إصدار العديد من المعايير بهذا الشأن مثل (IFRS9 “الأدوات المالية“ عام ٢٠١٣ و IFRS 10 “البيانات المالية الموحدة“ في عام ٢٠١١، وIFRS11 “الترتيبات المشتركة وIFRS12 “الإفصاح عن الحصص في المنشأة الاخرى في عام ٢٠١١، وIFRS 16 “ عقود الايجار “ في عام ٢٠١٦) إضافة إلى العديد من التفسيرات و التعديلات في المعايير الحالية.

٢- العوامل النظامية:

إن الالتزام بالمعايير الدولية يترتب عليه إدخال هذه المعايير على البيئة القانونية مستقرة تختلف من دولة لأخرى، وعلى النظم المحاسبية سائدة في كل دولة، فقد لا تتوافق هذه النظم مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية وان أحد أسباب انخفاض جودة التقارير المالية هو العقوبات القانونية، وإن أحد أسباب زيادة التعامل بالتمويل خارج المِيزانِيَّة هو محاولة تجنب العوائق القانونية التي تحد من تمويل المؤسسات المالية والتي تختلف من لأخرى، فمثلا تلجأ الشركات اليابانية والشركات الصينية إلى اللجوء إلى آليات التمويل خارج المِيزانِيَّة كأنشء الوحدات ذات الهدف الخاص أو الدخول في التعهدات والترتيبات التي تعتبر كيانات مصالح متغيرة، بسبب وجود عوائق قانونية تحد من الاستثمارات اليابانية والصينية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن زيادة رأس المال يترتب عليه إجراءات قانونية يحاول المستثمرون تجنبها والالتفاف عليها.

سابعا : أثر التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة:

هناك عدة عوامل تؤثر على قيمة المنشأة بسبب التمويل خارج الميزانية ومنها:

١ - التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ ومشكلة عدم التماثل في المعلومات:

وتوصل أحد الباحثين إلى إن أنشطة التَّموِيلِ داخل وخارج المِيزَانِيَّةِ مرتبطة بعدم التماثل في المعلومات والتي تشكل غموضا في أنشطة البنوك، وتوصل أيضا إلى ان التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ في البنوك تؤثر على زيادة درجة عدم التماثل في المعلومات أكثر من التَّموِيلِ داخلِ المِيزَانِيَّةِ، وتوصي الدراسة بضرورة عرض معلومات أكثر حول أنشطة التَّموِيلِ داخل وخارج المِيزَانِيَّةِ كما تدعم الإصلاحات في تنظيم البنوك وتعزيز الشفافية فيها. (٢٣)

إن الهدف وراء استخدام الإدارة للتَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ هو الإفصاح عن مِيزَانِيَّةِ ذات مركز مالي أقوى من خلال انخفاض نسبة الديون في المِيزَانِيَّةِ ذات المركز المالي الأقوى من خلال إنخفاض نسبة الديون في المِيزَانِيَّةِ مقارنة بحقوق الملكية، وتؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهم الشركة في السوق، ويؤكد الباحث على ان عشاق أنشطة التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ يريدون رفع أسعار الأسهم حتى ولو كانت ذلك يعني إبقاء المساهمين في الظلام، بحجة أنهم ملتزمون بالمعايير المقبولة قبولاً عاماً GAAP، إلا أن البعد الأخلاقي في الموضوع لا يسمح باستخدام خيارات التضليل. (٢٤)

٢ - التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ وأثره على نسبة المالية ونسبة الرفع المالي:

وان التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ له تأثير كبير على الرفع المالي، وإن لنسبة الرفع المالي التأثير على قيمة الأسهم في السوق مما ينعكس في النتيجة على إجمالي قيمة الأصول في الشركة، وبما ان قيمة التغيرات في قيمة الأسهم مساوية للتغيرات في محفظة الأصول، إذن يمكن القول إن نسبة الرفع المالي هو نسبة الأصول إلى الأسهم. وفي دراسة أجريت على قياس الرفع المالي الناتج عن التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ، توصلت إلى وجود علاقة بين الرفع المالي لأنشطة التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ والمخاطر

المالية وان الرفع المالي لا يعتمد على مؤشرات من داخل المِيزَانِيَّة فقط ولكن يرتبط بالأنشطة خارج المِيزَانِيَّة. (٢٥)

وفي دراسة أجرتها (Kangarluei and others , 2012) لمعرفة أثر التّمويّل خارج المِيزَانِيَّة على نسب الربحية والنسب الرافعة المالية في الشركات المدرجة في سوق طوكيو للأوراق المالية وتقوم الدراسة بالتركيز على نوع معين من التّمويّل خارج المِيزَانِيَّة وهي التّأجير التشغيلي، ان اغلب الشركات تقوم باستخدام تلك الأنشطة من اجل زيادة نسب الربحية والرافعة المالية وإعطاء صورة جيدة عن الوضع المالي للشركة، ولكن حسب نتائج الدراسة تبين العكس ذلك، وتشير نتائج الدراسة التي تمت أخذ عينة من عدد من الشركات ما بين عامي (٢٠٠٣-٢٠١٠) إلى ان التّمويّل خارج المِيزَانِيَّة لم يؤثر على زيادة نسبة الربحية والرافعة المالية. (٢٦)

في دراسة أجراها الباحثان حول تأثير الرافعة المالية للبنود دخل - خارج المِيزَانِيَّة وتأثيرها على الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٠، وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية سواء الرافعة المالية للبنود داخل المِيزَانِيَّة أم الجزء المخفي منها يؤدي إلى الزيادة المخاطر الفردية والتي تكون عرضة للصدمات المالية، ومن جانب آخر فإن الرفع العكسي أو السالب تكون مفيدة على مستوى الفردي للبنوك، أما من الناحية العامة وعلى مستوى السوق المصرفي فإنها تؤدي إلى نشوء الأزمة المالية، وكما توصلت الدراسة إلى ان البنوك التقليدية أي البنوك التي تمارس أنشطة أعمال تقليدية أقل عرضة للمخاطر مقارنة للبنوك التي تستخدم الأدوات المالية الحديثة. (٢٧)

٣- التّمويّل خارج المِيزَانِيَّة واختلالات في الهيكل التّمويّل:

تؤدي التّمويّل الخارج المِيزَانِيَّة إلى حدوث اختلال في الهيكل التّمويّل، وان هيكل التّمويّل عبارة عن الهيكل الذي يساعد على تحقيق التوازن المالي بين عناصر هيكل التّمويّل الخارجي، وعناصر هيكل التّمويّل الداخلي ومن ثم تحقيق التوازن بين عناصر هيكل التّمويّل وعناصر هيكل الأصول حتى يمكن تدبير احتياجات الشركة المالية بأقل تكلفة وعبء مالي، والحد من المخاطر المالية وتعظيم الأرباح السنوية

وتحقيق معدل عائد على الأموال المستثمرة. وتنشأ الاختلال في الهيكل المالي نتيجة اعتماد على المصادر الخارجية للتمويل بدرجة أكبر من الاعتماد على المصادر الداخلية، حيث توضح قواعد وأسس التحليل المالي بانه ينبغي ألا تتجاوز مساهمة الغير في المنشأة مقدار مساهمته حق الملكية فيها أي تكون نسبة بين مصادر التمويل الداخلي وبين مثيلها الخارجية في حدود ١:١. (٢٨)

٤- أثرها على مقاييس الاداء المحاسبية:

يترتب على ممارسة الشركة لأنشطة التمويل خارج الميزانية عدم الاعتراف بالأصول أو الالتزامات الناتجة من هذه الأنشطة في القوائم المالية، وبالتالي تحسين المؤشرات المالية مثل معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة المديونية. وتعتبر خطط وحوافز الادارة من أهم الدوافع لتفضيل التمويل خارج الميزانية، فعندما تكون الحوافز مرتبطة بالمؤشرات المالية والتقارير عن الارباح أو القيمة السوقية للاسهم فالإدارة تسعى إلى تعظيم دالة هدفها واستخدام السياسات المحاسبية التي تحسن من الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، كما تحاول خيط الصفقات والترتيبات المالية التي تعدها لتقابل الثغرات أو الاستثناءات في المعايير المحاسبية لتستخدم المعالجة البديلة، والافصاح عن هذه الصفقات خارج الميزانية حتى يمكن لها الحفاظ على المركز الوظيفي والحصول على الحوافز. (٢٩)

يساعد استبعاد الشركة الضامنة لبعض عناصر الأصول والخصوم من قائمة المركز المالي على تحسين مؤشرات الأداء المالي، مما يساعد على المحافظة على عقود المديونية التي تشترط حد أقصى لمعدل الديون إلى حقوق الملكية، ويسهل من حصولها على مصادر جديدة للتمويل مستقبلاً، نظراً لانخفاض الرافعة المالية، كما يرتفع معدل العائد على الأصول ونسب السيولة.

٥- تخفيض تكلفة رأس المال:

ان التمويل خارج الميزانية لديها القدرة على توليد تدفقات نقدية موجبة أو سالبة، وبالتالي يؤثر على مزيج انتاج البنك، وهذا فالتمويل خارج الميزانية فعالة للحصول

على القروض بتكلفة منخفضة وتتطلب الامر جمع المعلومات حول تكلفة القرض وفوائدها. وتستخدم العديد من البنوك التَّمْويل خارج المِيزَانِيَّة من اجل التحوط للمخاطر وتوليد الدخل، وعلاوة على ذلك، فان استخدام البنوك للتَّمْويل خارج المِيزَانِيَّة ساعدتهم على تجنب العديد من التكاليف المرتبطة بالجانب التنظيمي مثل الحد الأدنى للاحتياط والتأمين على الودائع ومتطلبان كفاية رأس المال وبالتالي يمكن ان تؤثر على التكاليف والأرباح المصرفية. (٣٠)

٦- أثر التَّمْويل خارج المِيزَانِيَّة على ربحية الشركات:

توصلت إحدى الدراسات إلى أن زيادة أنشطة التأجير التَّمْويلي تؤدي إلى انخفاض الأرباح المستقبلية، وهذه النتيجة تتفق مع تناقض العوائد الحدية لاستثمار في أنشطة التأجير التَّمْويلي، وتظهر نتائج التحليل إلى ان المستثمرين يخطئون في تقدير الآثار المستقبلية لأنشطة التأجير التَّمْويلي خارج المِيزَانِيَّة العمومية، وتؤدي إلى تضليل توقعات المستثمرين، وأن استراتيجيات الاستثمار قصيرة الأجل والتي تؤدي إلى سوء التقدير يولد عوائد أسهم غير طبيعية. وتقتصر هذه الدراسة القيام بالعديد من الابحاث في مجال التَّمْويل خارج المِيزَانِيَّة. (٣١)

توصلت إحدى الدراسات حول رسملة تكاليف البحوث والتطوير وإدارة الأرباح أن الإفصاح عن تكاليف البحوث والتطوير وفقا للهدف من مشروع الإنفاق يؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة وهو ما يدعو إلى ضرورة الإفصاح عن تكاليف البحوث والتطوير والالتزام بالمعايير المحاسبية في الإفصاح عن تلك التكاليف ولكن مع تبويبها وفقا للهدف من مشروع البحث والتطوير. (٣٢)

٧- التَّمْويل خارج المِيزَانِيَّة والمخاطر المرتبطة به:

ويؤكد العديد من الباحثين أن أحد أسباب الأزمة المالية هو نتيجة زيادة في التعاملات بأنشطة التَّمْويل خارج المِيزَانِيَّة وقيام البنوك التجارية بتعظيم أرباحها من خلال الدخل الناتج عن الرسوم والفوائد دون وجود ادلة ثبوتية حول الموضوع والتعامل بالمشتقات المالية والتوريق.

بعد انهيار شركة (Enron) الأمريكية أظهرت دراسات أن التزامات الشركة غير المعلن عنها كانت بمبلغ يزيد على (١) بليون دولار وهو ما عده الكثير أحد الأسباب الرئيسة للإفلاس.^(٣)

وفي دراسة قامت بها الباحثون حول أثر أنشطة التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ على ضعف المركز المالي للبنوك والأزمات المالية في الدول التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، حيث قام الباحثون باختيار عينة من البنوك ما بين عامي (١٩٨٠ - ٢٠٠٨)، وتوصلت الدراسة ان قبل سنة ٢٠٠٣ لم تكن هناك أي أثر لتلك الأنشطة على البنوك، وتؤكد الدراسة على ان بعد سنة ٢٠٠٣ ساهمت أنشطة التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ في حدوث الأزمة المالية، كما و اكدت الدراسة على انه يمكن استخدام التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ كمؤشر إنذار مبكر لحدوث الازمات المالية.

وفي دراسة أجراها عدد من الباحثون حول التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ والأزمة المالية في البنوك وتؤكد الدراسة على ان العديد من أنظمة المصرفية توجه نحو استخدام التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ مما أدى إلى خلق أزمة البنوك التي أدت إلى خسائر كبيرة بالنتيجة تحملت حكومة الولايات المتحدة الامريكية تلك الخسائر من خلال تعويض البنوك، ويؤكد الباحثون على أن عدم نضج الأدوات الاستثمارية مثل الرهن العقاري المدعومة بالأصول طويلة الاجل والأوراق التجارية قصيرة الاجل وما إلى ذلك من أدوات التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ، ويؤكد الباحثون إلى أن البنوك تعرضت لمخاطر كبيرة وعليه تخلق مخاطر عالية للنظام المصرفي بشكل عام.^(٣٤)

ويستنتج الباحث أن التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ له أثر سلبي على قيمة المُنْشَأَةِ، وهذا ما أثبتته الدراسات السابقة في هذا المجال، كون أن أحد أسباب انهيار وإفلاس الشركات هو التعامل بالتَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ، حيث يؤدي إلى عدم اظهار القيمة الحقيقية للمُنْشَأَةِ بسبب إخفاء المعلومات ذات قيمة عالية من المستخدمين وطرح الالتزامات المالية خارج المِيزَانِيَّةِ. وان النظرة السلبية للتَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ من قبل العديد من الجهات التي تحققت في أسباب الازمة المالية دليل على مشاركة تلك النوع

من التَّمْوِيلِ في خلق مشاكل مالية وزيادة المخاطر وتعرض مستقبل الشركة للإفلاس وعدم استمراريتها وانخفاض قيمة الشركة.

ويمكن تعريف مخاطر التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ بأنه عبارة عن العقود التي من الممكن أن تعرض الكيان إلى الخسارة والتي لا تظهر في المِيزَانِيَّةِ العمومية. (٣)

ان من الواضح ان التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ تؤدي إلى زيادة المخاطر، كما ان الزيادة في الأرباح الناتجة عن التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ تصاحبها زيادة في تعاضها للمخاطر، وتعرض تلك الأنشطة لديها القدرة على ان تلحق ضررا بالغا على البنوك والشركات عند حدوث أزمة مالية، حيث أدت الأزمة المالية إلى الحاق ضرر قيمته ١٢ ترليون دولار في قطاع البنوك وكانت التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ احدى اهم الأسباب في الازمات المالية العالمية. وان مصادر التَّمْوِيلِ المختلفة يختلف عن مصادر التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ، حيث أن الاول لها كلفة عالية مقارنة بالكلفة المنخفضة للتَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ، إلا أن المخاطر تكون أعلى في التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ ومن ثم يكون العائد اعلى في التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ من خارجِ المِيزَانِيَّةِ مقارنة بمصادر التَّمْوِيلِ المختلفة في مجال الاستثمار. (٣)

٨- أثر التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ على استمرارية المنشأة:

ان قيام المنشأة واستمراريتها يعتمد بالدرجة الأولى على مركزها المالي وأرباحها ومدى احتفاظها بسيولة معقولة، وبالتالي قدرتها على سداد الديون ومواجهة أي ظروف أو أحداث مستقبلية، لذا كان من المنطق التنبؤ بالأوضاع المالية للمنشآت، وبالنسبة لأنشطة التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ وأثرها على استمرارية الشركة. توصلت إحدى الباحثات في دراستها إلى أن توجد علاقة وثيقة بين المخاطر المالية لأنشطة التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ وإستمرارية الوحدة الاقتصادية، وتتبع هذه العلاقة من أن أنشطة التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ ينتج عنها وجود التزامات على الوحدة الاقتصادية غير معترف بها في القوائم المالية، وهذه الالتزامات عند أخذها في الحسبان تؤدي إلى

زيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية وبالتالي زيادة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية، والتي بدورها تؤدي إلى الإفلاس. (٣٧)

ويرى الباحث أن هناك أثر سلبي للتمويل خارج الميزانية على قدرة المنشأة على الاستمرارية لأن استمرارية الشركة مرتبطة بمجموعة من العوامل التي ذكرها الباحث سابقاً، حيث إن التمويل له أثر سلبي على المخاطر التي تواجه الشركة وبالتالي كانت إحدى أسباب الازمة المالية العالمية وكل هذا دلائل على سلبية التعامل غير المنضبطة بالتمويل خارج الميزانية في الوقت الحالي.

ثامناً: الإطار المقترح للاعتراف والإفصاح عن التمويل خارج الميزانية

للإطار المقترح أهمية كبيرة في معالجة العديد من المشاكل التي خلقتها التمويل خارج الميزانية من خلال طرح العديد من الالتزامات والأصول خارج الميزانية، إضافة إلى عدم معالجة نتائج تلك العمليات خارج الميزانية في قائمة الأرباح والخسائر وعدم بيان أثرها على قائمة التدفقات النقدية، مما ينعكس بشكل وبأخر على النسب المالية وعدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وبالتالي تعرض المنشأة إلى العديد من المخاطر المالية التي تؤدي بالنتيجة إلى عدم استمرارية المنشأة وعدم إظهار الوضع الحقيقي للمنشأة.

١- الإطار المفاهيمي للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج

الميزانية:

ان الإطار المفاهيمي للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية مكونة من الأهداف والمفاهيم الأساسية المترابطة التي تحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة عن أنشطة التمويل خارج الميزانية والتقارير المالية التي يتم من خلالها عرض المعلومات الأساسية، والتي من المتوقع ان تكون دليلاً متنسقاً ويهدف الى توفير هيكل واتجاه للمحاسبة والتقارير المالي لتسهيل توفير المعلومات.

وقام الباحث بطرح الإطار التي تتكون من ثلاثة مستويات أساسية التي يتم من خلاله طرح الأهداف ومفاهيم والمبادئ الخاص بتمويل خارج الميزانية.

المستوى الأول : مستوى الأهداف الأساسية: وهي مكونة من الأهداف الأساسية للإطار والتي تنوي من خلال المعالجات المقترحة ان توصلنا الى معالجة مشكلة التمويل خارج الميزانية ، حيث ان الهدف الأساسي هو توفير معلومات محاسبية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتزويد الموارد للوحدة وضمان تقديم معلومات ملائمة للمستأجرين والمؤجرين بطريقة تعطى تعبيراً صادقاً عن تلك المعاملات التي قام بها الشركة من خلال مشاركته في عقود الايجار و امكانية المستخدمين لتقويم اثر عقود الايجار على المركز المالي و الأداء المالي و التدفقات النقدية للمنشأة ، اما ما يتعلق بالوحدات ذات الهدف الخاص و كيانات المصالح المتغيرة فمن الضروري توفير معلومات تمكن المساهمين و اصحاب المصالح من فهم تركيبة المجموعة و الحصة غير المسيطرة في النشاطات المجموعة و تدفقات النقدية، و امكانية تقييم طبيعة أصول الشركة و استخداماتها أو تسوية التزاماتها ، و توفير معلومات تمكن المستخدمين من تقييم المخاطر و تقييم نتائج التغيرات في حصة ملكية الشركة.

المستوى الثاني: تتمثل في مستوى المفاهيم الأساسية: وتتكون هذا المستوى من المفاهيم الأساسية لخصائص المعلومات المحاسبية، والتي تتكون من مفهوم الملائمة والتي يقصد بها هنا في الإطار تزويد المعلومات حول الكيان الاقتصادي هي مدخلات مفيدة للمستخدمين في التنبؤ بالنتائج المستقبلية، ومعلومات حول العقود الايجار لتقويم تلك العقود، ومعلومات حول أنشطة البحوث والتطوير المرسلة.

المستوى الثالث: مستوى تنفيذ مفاهيم الاعتراف والإفصاح: تتضمن المفاهيم الأساسية التي يتم من خلالها الاعتراف و الإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية والتي تختص بكل من الكيانات التابعة غير المجموعة وعقود الإيجار وأنشطة الباحث والتطوير ، حيث بالنسبة للكيانات التابعة غير المجموعة فهي تمثل تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني وان الكشوفات الموحدة ذات معنى أكبر من الكشوفات المنفصلة، وأنها عادة ضرورية للعرض المنصف، وتطبيق مبدأ السيطرة

والسلطة، حيث يسيطر المستثمر على الجهة المستثمر بها عندما يتعرض للعوائد المتغيرة الناتجة من شراكته مع الجهة المستثمر بها أو يكون له حقوق في هذه العوائد، و يكون قادرا على التأثير على هذه العوائد من خلال سلطته على الجهة المستثمرة بها، كما ان التعرض للعوائد المتغيرة وامتلاك الحقوق في هذه العوائد تقتضي التوحيد، اما بالنسبة لاعتماد نموذج المصالح المتغيرة، فمفهوم المصالح المتغيرة تتمثل بالمصالح التعاقدية، أو الملكية، أو غيرها من المصالح المالية في الكيان القانوني بعد الأخذ بنظر الإعتبار صفة التغيير، فالمستفيد الرئيس يستطيع تحديد المصالح التي تم تصميمها لاستيعاب التغيرات، ويعتبر التدفق النقدي والقيمة العادلة طريقتان يمكن إستعمالهما لقياس قيمة التغيرات (الخسائر المتوقعة و العوائد المتبقية المتوقعة) للكيان القانوني.

٢- الإطار المقترح للاعتراف والإفصاح عن عقود الايجار:

يعرض الباحث من خلال الشكل التالي عناصر ومكونات الإطار المقترح الخاص بالاعتراف والإفصاح عن عقود الايجار لدى كل من المؤجرين والمستأجرين اعتمادا على ما درسه الباحث من الجوانب النظرية والأطر العالمية المقترحة من خلال المنظمات الدولية المهتمة بعلم المحاسبة، حيث تتكون الإطار من عدة مستويات والمتمثلة بالآتي:

المرحلة الأولى يتمثل المستوى الأول في تحديد ما إذا كان العقد تحتوي على الإيجارات، وتتمثل هذه الخطوة أهم الخطوات التي يتم بناء عليها الاعتراف بعقود الايجار سواء عقد ايجار تشغيلي أو عقود ايجار رأسمالية ومن ثم تحديد تعريف البند الذي يتم الاعتراف به في المستقبل، وتتمثل الخطوات في تحديد ما إذا كان للعملاء الحق في الحصول على كافة المنافع الاقتصادية من استخدام الأصول المحددة، ومن ثم حق توجيه السيطرة على استخدام الأصل محل العقد، العقد هو عقد ايجار أو يحتوي على الإيجارات.

المرحلة الثاني: تتمثل في كيفية الاعداد للاعتراف بتلك الأنشطة في القوائم المالية من خلال تحديد مفاهيم الخاصة بعقود الايجار وتحديد مدفوعات الايجار الثابتة والمتغيرة، وتصنيف عقود الايجار سواء كانت إيجارا تشغيليا أم رأسماليا، ومن ثم تحديد معدل الفائدة .

ومن ثم يتم الاعتراف بعقود الايجار كأصول (حق استخدام الأصل) والالتزامات (القيمة الحالية لمدفوعات الايجار) في سجلات المستأجرين، والاعتراف بها كصافي الاستثمارات في عقود الايجار في سجلات المؤجرين، وتحديد التأجير قصيرة الاجل وعقود التأجير التشغيلي في حالة ايجارات التي تقل مدتها عن ١٢ شهر أو الإيجارات ذات القيمة المنخفضة.

المرحلة الثالث: تتمثل في الإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وتم تحديد المعلومات الأساسية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية). بالإضافة إلى ما تم طرحها في الشكل رقم (٣-٣) يتم عن الإفصاحات إضافية مثل تغييرات كبيرة في القيمة الدفترية لصافي الاستثمار في عقد الإيجار والإفصاح عن استراتيجيتها لإدارة لتقليل وإدارة المخاطر، واستخدام الإعفاء على المدى القصير و/ أو عقود الإيجار للبنود منخفضة القيمة.

٣- الإطار المقترح للاعتراف والإفصاح عن الكيانات التابعة غير الموحدة:

تقوم الباحث بعرض الإطار المفاهيمي المقترح الخاص بالوحدات ذات الهدف الخاص والترتيبات المشتركة باعتبارهم الوحدات التابعة غير المجمعة، حيث يتكون الإطار المقترح من ثلاثة مستويات أساسية كالآتي:

المرحلة الأولى:

تتضمن تحديد المفاهيم الأساسية الخاص بالاعتراف و الإفصاح عن الكيانات التابعة غير المجمعة و التي تكون عادة من مجموعتين و هما الكيانات ذات غرض عام و التي تستدعي التوحيد، حيث في حالة السيطرة اي تحديد ما اذا كانت المنشأة

هي شركة أم ام من خلال تقييم مدى سيطرته على الجهة المستثمرة بها يتم توحيد القوائم المالية و التي يتم فيها تقييم السيطرة و التي تتكون من وجود سلطة مع التعرض للعوائد المتغيرة و يمكن الربط بين تلك السلطة و العوائد المتغيرة ففي هذه الحالة يتم اجراء التوحيد بين شركة الام و الشركة التابعة لها ، اما في حالة عدم وجود السيطرة فيتم الاعتراف بالاستثمارات في الوحدات الأخرى في القوائم المالية.

اما في حالة الترتيب المشترك، فتلتزم الأطراف بموجب ترتيب تعاقدي و يمنح الترتيب التعاقدي طرفين أو أكثر من تلك الأطراف السيطرة المشتركة على هذا الترتيب، و يتم تقييم الحقوق الأطراف و الالتزامات الناشئة عن الترتيب، و بعد اجراء عملية التقييم فالنتيجة اما مشروع مشترك يتم محاسبة الاستثمارات بطريقة حقوق الملكية أو عملية مشتركة فيتم المحاسبة لأصول و التزامات و المصروفات و الايرادات بموجب ترتيبات تعاقدية.

المرحلة الثانية: مرحلة الاعتراف حيث يتم الاعتراف في حالة وجود السيطرة من خلال اعداد بيانات مالية موحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتشابهة و الأحداث الأخرى في ظروف مماثلة أما بالنسبة للحصص غير المسيطرة فيتم عرض تلك الحصص غير المسيطرة في البياات المالية الموحد للمركز المالي ضمن حقوق الملكية.

اما بالنسبة للمشاريع المشتركة و الترتيبات المشتركة فيتم الاعتراف بأصوله بما في ذلك حصته في أصل محتفظ بها بصورة مشتركة و التزاماته بما في ذلك حصته في اي التزام متكبدة بصورة مشتركة في قائمة المركز المالي، و الاعتراف بإيراداته من بيع حصته من المخرجات الناتجة عن العملية المشتركة نفقاته بما في ذلك حصته في أي نفقات متكبدة بصورة مشتركة في قائمة الدخل.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإفصاح، حيث يجب الإفصاح تفصح عن احكام و الافتراضات الهامة التي قامت بها عند تحديد امتلاك السيطرة على منشأة اخرى و امتلاك سيطرة مشتركة على ترتيب أو تأثيرا هاما على منشأة أخرى. و نوع الترتيب

المشترك، والإفصاح عن تركيبة المجموعة والحصص التي تملكها الحصص غير المسيطرة في نشاط المجموعة وتدفقاتها النقدية والإفصاح عن طبيعة ونطاق قيودها العامة على قدرتها على الوصول إلى أصول المجموعة أو استخدام أو استخدام أو تسوية التزاماتها، والإفصاح عن طبيعة والمخاطر المصاحبة لحصتها في المنشأة المنظمة الموحدة والتغيرات فيها، كما يتم عرض نتائج التغيرات في حصص ملكية الشركة التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة. ونتائج فقدان السيطرة على الشركة التابعة خلال فترة اعداد التقارير.

٤- إطار مقترح للاعتراف والإفصاح عن أنشطة البحث والتطوير:

تصنيف صنف الأصول المولدة داخليا إلى صنفين: الأول هو الأصول غير الملموسة المكونة داخليا المخططة، والتي تنشأ من خلال خطة منفصلة. أما الثاني فهي الأصول غير الملموسة المكونة داخليا غير المخططة، أما الفرق بين الاثنين هو إن تحديد الأصول غير الملموسة المولدة داخليا المخططة سيكون مرتبطا بتحمل نفقات ترتبط بتلك الأصول بشكل موثوق منذ بداية التخطيط لتكوينها. وإن تحديد الأصول غير الملموسة المكونة داخليا يجب أن يرتبط مع حدوث تكاليف يمكن إن ترتبط بشكل وثيق بالأصل منذ بداية الخطة. ويهتم البعض بشكل خاص بتحديد الأصول المكونة داخليا ومعالجتها كونها محددة بنوعية نظام محاسبة توزيع الكلفة. كما إن التخطيط هو ممارسة نحو المستقبل في حين إن قياس الكلفة هو أساساً يمثل نظرة إلى الماضي. ويجادل البعض بان التخطيط ممكن إن يسهل تحديد الكلفة، ولكن ليس بالضرورة إن الافتقار للتخطيط سيعيق عملية تحديد الكلفة بشكل موثوق، على الرغم من إن تراكم الكلفة ممكن إن يبدأ بشكل مبكر عندما تكون هنالك خطة.

تاسعا: الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر الإطار المقترح للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة من خلال التطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن اختبار

إطار مُقترح للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وأثره على قيمة المنشأة

نبز محمود حسن خليفة

الأثر الفعلي للممارسات الحالية للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة قبل الشروع في تطبيق الإطار المقترح للدراسة.

٤-١ منهجية الدراسة التطبيقية

سيعرض الباحث في هذا الجزء من الدراسة صياغة الفروض الاحصائية للدراسة واستعراض المتغير التابع والمستقل للدراسة وآلية قياس كلاً منهما، وذلك على النحو التالي:

٤-١-١: صياغة الفروض الاحصائية للدراسة:

التمويل من خلال أنشطة خارج الميزانية لازال موضوعاً مثيراً للجدل في سوق العراق للأوراق المالية ويشكل موضوع الاعتراف والإفصاح عن هذه الأنشطة غموضاً على المهنيين القائمين على البورصة العراقية، ولذلك تنقسم الشركات والمؤسسات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشأن الاعتراف والإفصاح عن البنود خارج الميزانية الى ثلاثة فرق، الأول لايفصح ولايعترف بتلك البنود، والثاني يفضل الاعتراف دون الإفصاح، والثالث يقوم بوظيفتي الاعتراف والإفصاح عن تلك البنود.

أولاً: صياغة الفروض الاحصائية لدراسة أثر الممارسات الحالية للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة:
الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.

ونظراً لانقسام أنشطة التمويل خارج الميزانية الى ثلاثة أنواع تتمثل في: عقود الايجار، وأنشطة البحث والتطوير، والكيانات التابعة غير الموحدة؛ يمكن للباحث تقسيم الفرض الفرعي الأول الى ثلاثة فروض فرعية على النحو التالي:
الفرض الفرعي الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للاعتراف بعقود الايجار كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.

إطار مُقترح للإعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وأثره على قيمة المنشأة

نبز محمود حسن خليفة

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للاعتراف بأنشطة البحث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.

الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للاعتراف بالكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للافصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.

ونظراً لانقسام أنشطة التمويل خارج الميزانية الى ثلاثة أنواع تتمثل في: عقود الايجار، وأنشطة البحث والتطوير، والكيانات التابعة غير الموحدة؛ يمكن للباحث تقسيم الفرض الفرعي الأول الى ثلاثة فروض فرعية على النحو التالي:

- **الفرض الفرعي الأول:** لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للافصاح عن عقود الايجار كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.

- **الفرض الفرعي الثاني:** لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للافصاح عن أنشطة البحث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.

- **الفرض الفرعي الثالث:** لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للافصاح عن الكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.

ثانياً: صياغة الفروض الاحصائية لدراسة أثر الاطار المقترح للاعتراف والافصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة:

يهدف الاطار المقترح للدراسة الحالية الى القيام بمجموعة من الاجراءات المحاسبية التي تهدف الى تحسين الممارسات المحاسبية للاعتراف والافصاح عن

أنشطة التمويل خارج الميزانية بما يساعد على تحسين القرارات التي يتخذها المستخدم الخارجي للقوائم المالية، ولذلك تنصب تلك الاجراءات المحاسبية على القيمة الدفترية للمنشأة، مما يؤثر بالتبعية على القيمة السوقية للمنشأة والتأثير على قيمة Tobin's Q كمقياس لقيمة المنشأة، ولذلك يمكن للباحث صياغة الفرض الاحصائي الثالث والرابع للدراسة على النحو التالي:

الفرض الثالث: لا توجد فروق جوهرية بين قيمة المنشأة قبل وبعد الاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية.

الفرض الرابع: لا توجد فروق جوهرية بين قيمة المنشأة قبل وبعد الافصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية.

٤-١-٢: قياس المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع للدراسة في قيمة المنشأة ويمكن للباحث قياس هذا المتغير باستخدام مرشر Tobin's Q وهو عبارة عن القيمة السوقية للمنشأة مقسوما على القيمة الدفترية لاجمالي أصول المنشأة. حيث تصبح قيم المؤشر الأقل من واحد صحيح شركات ذات قيم سوقية أقل من قيمتها الدفترية، بينما تصبح قيم المؤشر الأكثر من واحد صحيح شركات ذات قيم سوقية أكبر من قيمتها الدفترية.

٤-١-٣: قياس المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في متغيرات الاعتراف والافصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية والتي تتمثل في ثلاثة أنشطة وهي (عقود الايجار، وأنشطة البحث والتطوير، والكيانات التابعة غير الموحدة)، ولذلك يمكن للباحث قياس المتغيرات المستقلة للدراسة يتقسيمها الى قسمين وهما: الاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية، والافصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية، ويمكن للباحث قياس كلا المتغيرين على النحو التالي:

- الاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية: متغير وهمي يأخذ القيمة ١ عند الاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛
- الإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية: متغير وهمي يأخذ القيمة ٢ عند الإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية والقيمة صفر فيما عدا ذلك.

٢-٤: نموذج اختبار الفروض الاحصائية:

نظراً لانقسام الدراسة الى ثلاثة فروض رئيسية، الفرضين الأوليين يهدفان الى قياس الأثر الفعلي، بينما يهدف الفرض الثالث الى اختبار الفروق الجوهرية. ولذلك يمكن للباحث تقسيم نموذج اختبار الفروض الاحتمالية باختلاف الفروض على النحو التالي:

■ نموذج اختبار الفرض الرئيسي الأول:

$$\begin{aligned} \text{Tobins' } Q = & \beta_0 + \beta_1 \text{ Rec_Lease} + \beta_2 \text{ Rec_R\&D} + \beta_3 \\ & \text{Rec_SE} + \beta_4 \text{ Size} + \beta_5 \text{ Liq} + \beta_6 \text{ Roa} + \beta_7 \\ & \text{Roe} + \beta_8 \text{ Lev} + \varepsilon \dots \dots \dots (1) \end{aligned}$$

حيث أن:

Rec_Lease = متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة الاعتراف بعقود الايجار كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية و القيمة صفر فيما عدا ذلك؛

Rec_R\&D = متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة الاعتراف بأنشطة البحوث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية و القيمة صفر فيما عدا ذلك؛

Rec_SE = متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة الاعتراف بالكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية و

القيمة صفر فيما عدا ذلك؛

تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

▪ نموذج اختبار الفرض الرئيسي الثاني:

$$\text{Tobins' } Q = \beta_0 + \beta_1 \text{ Disclose_Lease} + \beta_2 \text{ Disclose_R\&D} + \beta_3 \text{ Disclose_SE} + \beta_4 \text{ Size} + \beta_5 \text{ Liq} + \beta_6 \text{ Roa} + \beta_7 \text{ Roe} + \beta_8 \text{ Lev} + \varepsilon \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

Disclose _ Lease = متغير وهمي يأخذ القيمة ٢ في حالة الإفصاح عن عقود الايجار كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية و القيمة صفر فيما عدا ذلك؛

Disclose _ R&D = متغير وهمي يأخذ القيمة ٢ في حالة الإفصاح عن أنشطة البحوث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية و القيمة صفر فيما عدا ذلك؛

Disclose _ SE = متغير وهمي يأخذ القيمة ٢ في حالة الإفصاح عن الكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية و القيمة صفر فيما عدا ذلك؛
تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

▪ نموذج اختبار الفرض الرئيسي الثالث:

يسعى الفرض الثالث الى اختبار الفروق الجوهرية بين قيمة الشركة في ظل تطبيق الاطار المقترح للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الموازنة وقيمة الشركة في ظل الممارسات الحالية للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الموازنة، مما يستلزم استخدام مؤشر t-test الاحصائي للتعرف على الفروق الجوهرية

٤-٤: نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها

يمكن للباحث مناقشة نتائج الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية يتمثل

إطار مُفْتَرَحٍ للإمتحان والإفصاح عن أنشِطَةِ التَّموِيلِ خارج المِيزَانِيَّةِ وأثره على قِيَمَةِ المُنْشَأَةِ

نبز محمود حسن خليفة

الأول في عرض الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ويتمثل الثاني في عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، ويتمثل الثالث في عرض نتائج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة من خلال نتائج تحليل الانحدار ومؤشر T-test الاحصائي، وذلك على النحو التالي:

٤-٤-١: الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الاحصاءات الوصفية عبارة عن مجموعة الأساليب المعنية بجمع مفردات الدراسة الاحصائية وتلخيصها وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية وتوزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى. وتتمثل أهم هذه الاحصاءات الوصفية في كلاً من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت.

وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلاً من الوسط الحسابي والوسيط. أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد على استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة، وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي.

ولذلك، يمكن للباحث عرض الاحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة من خلال الجدول الخاص بالاحصاءات الوصفية على النحو التالي:

جدول رقم (٤-٢)

الاحصاءات الوصفية

Variable	Obs	Median	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Rec _ Lease	122	0	0.35246	0.47971	0	1
Rec _ R&D	122	1	0.58197	0.49527	0	1
Rec _ SE	122	1	0.63934	0.48217	0	1

إطار مُفْتَرَحٍ للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وأثره على قيمة المنشأة

نبز محمود حسن خليفة

Disclose _ Lease	122	0	0.70492	0.95941	0	2
Disclose _ R&D	122	2	1.16393	0.99054	0	2
Disclose _ SE	122	2	1.27869	0.96434	0	2
Tobins' Q	122	0.71533	3.98729	14.84453	0.07329	158.98
M Tobins' Q	122	0.37500	0.44811	0.23979	0.11000	0.99
Size	122	786112	3528594	7081279	115501	62400000
Liq	122	1.87000	2.64033	3.61364	1.04000	39.75
Roa	122	27.12985	63.92854	142.60120	2.87281	1414.90
Roe	122	13.60000	16.19770	9.60268	3.03000	50.94
Lev	122	25.52500	33.00131	29.50856	0.01000	106.28

يتبين لدى الباحث من خلال العرض السابق لنتائج الاحصاءات الوصفية أن متوسط نسب الاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية لكلاً من عقود الايجار وأنشطة البحث والتطوير والكيانات التابعة غير الموحدة هي ٣٥%، ٥٨%، ٦٤% على التوالي؛ وهي نسب منخفضة الى حد ما ولعل ذلك يرجع الى انخفاض مستوى اهتمام الشركات المدرجة في البورصة العراقية بأنشطة التمويل خارج الميزانية. بالإضافة الى ذلك، توصل الباحث الى أن قيمة الشركة مرتفعة نسبياً حيث تبلغ ٣.٩٩ مقارنة بـ ٢.٢٧ لدراسة (Momeni, et al., (2015، ومقارنة بـ ١.٢٧ لدراسة (Monika and Khafid (2016، ومقارنة بـ ١.٨٦٢ لدراسة (Diantimala (2018. وهذه النتيجة تشير الى فجوة كبيرة بين القيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة بالبورصة وقيمتها الدفترية وهو ما يدل على اهمال الشركات للاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية مما يقلل من تلك الفجوة، ويحسن من قدرة المستخدم الخارجي على اتخاذ القرار الملائم، كما يود الباحث الإشارة الى أن البيانات مناط التحليل لا تعاني من التشتت حول وسطها الحسابي .

٤-٤-٢: مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين الممارسات الحالية للاعتراف والإفصاح بأنشطة التمويل خارج الميزانية وقيمة المنشأة ثم تقديم إطار مقترح للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية ودراسة أثره على قيمة المنشأة. وبالتالي، يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة الى عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الاحصائية للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وبعضها البعض بنماذج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي بين تلك المتغيرات.

ويتضح لدى الباحث من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول رقم (٤-٣) عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدرجة بنماذج اختبار الفروض والمتغيرات التابعة وهو ما يعني صحة فروض الدراسة بشكل مبدئي حتى يتم تشغيل نماذج اختبار فروض الدراسة والتوصل الى النتائج النهائية.

كما يمكن للباحث توضيح بعض الملاحظات على العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يتبين للباحث وجود علاقة عكسية بين مستوى السيولة وحجم الشركة مقيساً باجمالي أصولها بمعامل ارتباط -٠.٣٦٤٢. وهو ما يدل على أن زيادة حجم الاستثمار في الأصول يؤدي الى انخفاض مستوى السيولة بالشركة. كما يتبين وجود علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية وحجم الشركة بمعامل ارتباط ٠.٣٩٢٧ وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الاستثمار في أصول الشركة يؤدي الى زيادة معدلات الربحية بالشركة.

وعلاوة على ذلك، يتبين وجود علاقة طردية بين الاعتراف بعقود التأجير التمويلي كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية والإفصاح عن عقود التأجير التمويلي كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية بمعامل ارتباط ٠.٠٦٧٩ وهو ما يشير الى أن

إطار مُفْتَرَحٍ للإعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وأثره على قيمة المُنْشَأَة

نبز محمود حسن خليفة

اعتراف الشركة بأنشطة التمويل خارج الميزانية هي الخطوة المبدئية لزيادة مستوى الإفصاح عنه.

كما يتبين أيضاً وجود علاقة طردية بين الاعتراف بأنشطة البحث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية والإفصاح عن أنشطة البحث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية بمعامل ارتباط 0.4879 وهو ما يشير أيضاً إلى أن اعتراف الشركة بأنشطة التمويل خارج الميزانية هي الخطوة المبدئية لزيادة مستوى الإفصاح عنه.

كما يتبين وجود علاقة طردية بين الاعتراف بالكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية والإفصاح عن الكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية بمعامل ارتباط 0.2823 وهو ما يشير أيضاً إلى أن اعتراف الشركة بأنشطة التمويل خارج الميزانية هي الخطوة المبدئية لزيادة مستوى الإفصاح عنه.

ونتاجاً لذلك، يخلص الباحث إلى أن النتائج المبدئية لمصفوفة الارتباط تشير إلى أن غالبية الشركات التي تعترف بوجود أنشطة التمويل خارج الميزانية تسعى إلى الإفصاح عنه إلى حد كبير، وذلك لتحقيق أعلى قدر ممكن من الموثوقية للمستثمرين وزيادة القيمة السوقية للمنشأة.

٤-٤-٣: نتائج اختبار الفروض الاحصائية:

يحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض نتائج تحليل العلاقات واختبار الفروض الاحصائية للدراسة الحالية، وذلك لكل نموذج على حدة وذلك على النحو التالي:

٤-٤-٣-١: نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول للدراسة:

يهدف الفرض الأول للدراسة إلى تحليل أثر الممارسات الحالية للاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية بأنواعها الثلاثة (التأجير التمويلي، وأنشطة البحث

إطار مُفْتَرَحٍ للإمتراض والإفصاح عن أنشِطَةِ التَّموِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ وأثره على قِيَمَةِ المُنْشَأَةِ

نبز محمود حسن خليفة

والتطوير، والكيانات التابعة غير الموحدة) على قيمة المنشأة، ولتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتصنيف نموذج الانحدار رقم (١). وبتشغيل النموذج رقم (١) لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (١) تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤-٤).

ويتبين لدى الباحث من خلال الجدول رقم (٤-٤) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٩٩% وهي أعلى بكثير من نظيرتها في دراسة (Fan & Case, 2010) حيث تبلغ ٧٨% كما أنها أعلى بكثير من نظيرتها في دراسة (Lozano & Pasiouras, 2014) حيث تبلغ ٨٣%.

كما تقترب القوة التفسيرية للنموذج بالدراسة الحالية من القوة التفسيرية لدراسة (Elia, et al., 2013) حيث تبلغ ٩٥% كما تقترب من القوة التفسيرية لدراسة (Hou, et al., 2015) حيث تبلغ ٩٦.٧٤%، ويمكن للباحث عرض نتائج تحليل تلك العلاقة من خلال الجدول رقم (٤-٤) على النحو التالي:

جدول رقم (٤-٤)

نتائج تحليل الانحدار (المتغير المستقل - الاعتراف)

Variable	المتغير التابع - قيمة المنشأة (Tobins' Q)		
	Coef.	t-stat	P-value
Constant	-2.2694	-1.6700	0.0980
Rec _ Lease	0.1852	2.1900	0.0310
Rec _ R&D	0.4025	2.5200	0.0130
Rec _ SE	-0.2192	-1.2800	0.2020
Liq	2.5846	17.5600	0.0000
Roa	0.0541	9.0700	0.0000
Roe	-0.2430	-3.8900	0.0000

العدد الأول الجزء الأول ٢٠١٩

المجلد العاشر

إطار مُقْتَرَحٍ للإعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وأثره على قيمة المنشأة

نبز محمود حسن خليفة

Lev	0.0022	0.2500	0.8050
Size	0.0000	-0.7000	0.4880
N	122		
F – Value	16.6		
F Sig.	0.0000		
Vif (Max)	6.55		
Adj.R ²	99%		

وبالنظر الى معنوية المعاملات داخل النموذج من خلال الجدول رقم (٤-٤) يتبين أن معاملات كلاً من الاعتراف بأنشطة التأجير التمويلي والاعتراف بأنشطة البحث والتطوير معنوية عند مستوى ٥% كما يتبين أنها موجبة مما يشير الى وجود علاقة طردية بين الاعتراف بأنشطة التأجير التمويلي والاعتراف بأنشطة البحث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية؛ بمعنى آخر يؤدي الاعتراف بأنشطة التأجير التمويلي والاعتراف بأنشطة البحث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية يؤدي الى زيادة قيمة المنشأة في البورصة العراقية.

وعلى صعيد آخر، تبين عدم معنوية معامل الاعتراف بالكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة في البورصة العراقية، بمعنى آخر لا يؤدي الاعتراف بالكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية الى التأثير على قيمة المنشأة في البورصة العراقية.

وبالنظر الى معنوية المعاملات المتعلقة بالمتغيرات الحاكمة للنموذج يتبين للباحث معنوية المعاملات المتعلقة بالسيولة Liq ، ومعدل العائد على الأصول Roa ، ومعدل العائد على حقوق الملكية Roe ، ولكن تبدو المعاملات المتعلقة بالسيولة ومعدل العائد على الأصول موجبة، بينما يبدو معامل معدل العائد على حقوق الملكية سالباً، وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرين السيولة ومعدل العائد على

الأصول والمتغير قيمة المنشأة، ويشير الى وجود علاقة سلبية بين معدل العائد على حقوق الملكية وقيمة المنشأة.

وبمعنى آخر، توضح اتجاهات المعاملات المتعلقة بالمتغيرات الحاكمة الى أن زيادة مستوى السيولة ومعدل العائد على الأصول يؤدي الى زيادة قيمة المنشأة حيث يخلق حالة من تدافع المستثمرين على شراء الأسهم المتعلقة بالشركة فيزداد الطلب على الأسهم وترتفع قيمة المنشأة. بينما يؤدي ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية الى انخفاض قيمة المنشأة حيث يحجم المستثمرين عن الشراء في هذه الحالة لانحسار الأرباح في هذه الحالة على الملاك الحاليين فقط مما يؤدي الى انخفاض الطلب وانخفاض أسعار الأسهم.

ونتاجاً لذلك، يمكن للباحث رفض الفرعي الأول والثاني وقبول الفرض الفرعي الثالث وذلك على النحو التالي:

- **قبول الفرض الفرعي البديل الأول:** يوجد تأثير طردي ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للاعتراف بعقود الايجار كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.
 - **قبول الفرض الفرعي البديل الثاني:** يوجد تأثير طردي ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للاعتراف بأنشطة البحث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.
 - **قبول الفرض الفرعي العدم الثالث:** لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للاعتراف بالكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.
- ونظراً لتحقيق قبول الفرض الفرعي البديل الأول والثاني (الأغلبية) وقبول الفرض الفرعي العدم الثالث، يمكن للباحث قبول الفرض البديل الرئيسي الأول ورفض الفرض العدم الرئيسي كالتالي:

إطار مُفْتَرَحٍ للإمتراض والإفصاح عن أنشِطَةِ التَّمْوِيلِ خارجِ المِيزَانِيَّةِ وأثره على قِيَمَةِ المُنْشَأَةِ

نبز محمود حسن خليفة

يوجد تأثير طردي ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.
٤-٤-٣-٢: نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الثاني للدراسة:

يهدف الفرض الثاني للدراسة الى تحليل أثر الممارسات الحالية للافصاح عن أنشطة التمويل خارج الموازنة بأنواعها الثلاثة (التأجير التمويلي، وأنشطة البحث والتطوير، والكيانات التابعة غير الموحدة) على قيمة المنشأة، ولتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتوصيف نموذج الانحدار رقم (٢). وبتشغيل النموذج رقم (٢) لاختبار الفرض الرئيسي الثاني واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (٢) تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤-٥).

ويتبين لدى الباحث من خلال الجدول رقم (٤-٥) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٩٩% وهي أعلى بكثير من نظيرتها في دراسة (Fan & Case, 2010) حيث تبلغ ٧٨% كما أنها أعلى بكثير من نظيرتها في دراسة (Lozano & Pasiouras, 2014) حيث تبلغ ٨٣%.

كما تقترب القوة التفسيرية للنموذج بالدراسة الحالية من القوة التفسيرية لدراسة (Eliañ, 2013) حيث تبلغ ٩٥% كما تقترب من القوة التفسيرية لدراسة (Hou, et al., 2015) حيث تبلغ ٩٦.٧٤%، ويمكن للباحث عرض نتائج تحليل تلك العلاقة من خلال الجدول رقم (٤-٥) على النحو التالي:

جدول رقم (٤-٥)

نتائج تحليل الانحدار (المتغير المستقل - الإفصاح)

Variable	المتغير التابع - قيمة المنشأة (Tobins' Q)		
	Coef.	t-stat	P-value
Constant	-3.0966	-2.0200	0.0460

إطار مُقْتَرَحَ الإعْتِرافِ والإفصاحِ عن أنْشِطَةِ التَّمْوِيلِ خَارِجِ المِيزَانِيَّةِ وَأَثَرِهِ عَلَى قِيَمَةِ المُنْشَأَةِ

نَبز محمود حسن خليفة

Disclose _ Lease	0.2068	2.8100	0.0060
Disclose _ R&D	0.1750	4.4900	0.0000
Disclose _ SE	-0.0250	-1.2300	0.2200
Liq	2.6290	15.5600	0.0000
Roa	0.0563	10.1200	0.0000
Roe	-0.1955	-2.6100	0.0100
Lev	0.0024	0.2400	0.8130
Size	0.0000	-1.1700	0.2430
N	122		
F – Value	18.5		
F Sig.	0.0000		
Vif (Max)	4.61		
Adj.R ²	99%		

وبالنظر الى معنوية المعاملات داخل النموذج من خلال الجدول رقم (٤-٥) يتبين أن معاملات كلاً من الإفصاح عن أنشطة التأجير التمويلي والإفصاح عن أنشطة البحث والتطوير معنوية عند مستوى ٥% كما يتبين أنها موجبة مما يشير الى وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن أنشطة التأجير التمويلي والإفصاح عن أنشطة البحث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية؛ بمعنى آخر يؤدي الإفصاح عن أنشطة التأجير التمويلي والإفصاح عن أنشطة البحث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية الى زيادة قيمة المنشأة في البورصة العراقية.

وعلى صعيد آخر، تبين عدم معنوية معامل الإفصاح عن الكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة في البورصة العراقية،

بمعنى آخر لا يؤدي الإفصاح عن الكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية الى التأثير على قيمة المنشأة في البورصة العراقية.

وبالنظر الى معنوية المعاملات المتعلقة بالمتغيرات الحاكمة للنموذج يتبين للباحث معنوية المعاملات المتعلقة بالسيولة Liq ، ومعدل العائد على الأصول Roa ، ومعدل العائد على حقوق الملكية Roe ، ولكن تبدو المعاملات المتعلقة بالسيولة ومعدل العائد على الأصول موجبة، بينما يبدو معامل معدل العائد على حقوق الملكية سالباً، وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرين السيولة ومعدل العائد على الأصول والمتغير قيمة المنشأة، ويشير الى وجود علاقة سلبية بين معدل العائد على حقوق الملكية وقيمة المنشأة.

وبمعنى آخر، توضح اتجاهات المعاملات المتعلقة بالمتغيرات الحاكمة الى أن زيادة مستوى السيولة ومعدل العائد على الأصول يؤدي الى زيادة قيمة المنشأة حيث يخلق حالة من تدافع المستثمرين على شراء الأسهم المتعلقة بالشركة فيزداد الطلب على الأسهم وترتفع قيمة المنشأة. بينما يؤدي ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية الى انخفاض قيمة المنشأة حيث يحجم المستثمرين عن الشراء في هذه الحالة لانحسار الأرباح في هذه الحالة على الملاك الحاليين فقط مما يؤدي الى انخفاض الطلب وانخفاض أسعار الأسهم.

ونتاجاً لذلك، يمكن للباحث رفض الفرعي العدم الأول والثاني وقبول الفرض الفرعي الثالث وذلك على النحو التالي:

- **قبول الفرض الفرعي البديل الأول:** يوجد تأثير طردي ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للافصاح عن عقود الايجار كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.
- **قبول الفرض الفرعي البديل الثاني:** يوجد تأثير طردي ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للافصاح عن أنشطة البحث والتطوير كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.

إطار مُقترح للإعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وأثره على قيمة المنشأة

نبز محمود حسن خليفة

■ **قبول الفرض الفرعي العدم الثالث**: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للإفصاح عن الكيانات التابعة غير الموحدة كأحد أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة.
ونظراً لتحقيق قبول الفرض الفرعي البديل الأول والثاني (الأغلبية) وقبول الفرض الفرعي العدم الثالث، يمكن للباحث قبول الفرض البديل الرئيسي الثاني للدراسة ورفض الفرض العدم الرئيسي كالتالي:
يوجد تأثير طردي ذو دلالة احصائية للممارسات الحالية للإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية على قيمة المنشأة
٤-٤-٣: نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الثالث والرابع للدراسة (اختبار الفروق الجوهرية):

يهدف الفرض الثالث والرابع للدراسة الى اختبار الفروق الجوهرية بين قيمة المنشأة قبل وبعد تطبيق الاطار المقترح للاعتراف والافصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية، ولأغراض التحقق من صحة الفرضين الاحصائيين من عدمهما يمكن للباحث اختبار الفروق الجوهرية بين الرقمين للعينة محل الدراسة باستخدام اختبار الفروق الجوهرية T – test، ويمكن للباحث توضيح نتائج اختبار المؤشر الإحصائي T- test كما هي في مخرجات التشغيل الالكتروني من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤-٦)

نتائج اختبار المؤشر الاحصائي T-test لاختبار الفروق الجوهرية بين عيتين

Variable	Obs	Mean	Std. Err.	Std. Dev.	[95% Conf. Interval]	
Tobins' Q	122	3.987287	1.34396	14.84453	1.32656	6.64801
M Tobins' Q	122	0.4481148	0.02171	0.23979	0.40513	0.49109
Combined	244	2.217701	0.68022	10.62542	0.87782	3.55759

العدد الأول الجزء الأول ٢٠١٩

المجلد العاشر

إطار مُقترح للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وأثره على قيمة المنشأة

نبز محمود حسن خليفة

Diff	3.539172	1.34414	0.89147	6.18687
diff = mean(TobinsQ) - mean(MTobinsQ)				t = 2.6330
Ho: diff = 0				degrees of freedom = 242
Ha: diff < 0	Ha: diff != 0		Ha: diff > 0	
Pr(T < t) = 0.9955	Pr(T > t) = 0.0090		Pr(T > t) = 0.0045	

يتضح من التحليل الإحصائي بالجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة تعادل ٢.٦٣٣ بينما قيمة (T) الجدولية تعادل ٢.٥٧١ مما يعني قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، في ذلك دلالة على وجود اختلافات جوهرية بين قيمة المنشأة في ظل تطبيق الإطار المقترح للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية، وقيمة المنشأة الفعلية في ظل الممارسات الحالية للاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية.

وتأسيساً على ذلك، يمكن للباحث قبول الفرض البديل الرئيسي الثالث والرابع

لِلدراسة ورفض الفرض العدم على النحو التالي:

- قبول الفرض البديل الرئيسي الثالث: توجد فروق جوهرية بين قيمة المنشأة قبل وبعد الاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية.
- قبول الفرض البديل الرئيسي الرابع: توجد فروق جوهرية بين قيمة المنشأة قبل وبعد الإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية.

نتائج وتوصيات الدراسة

توصل الباحث الى عدة نتائج أهمها أن التّمويل خارج الميزانية هي محاولة اقتراض أموال بطريقة مماثلة لمنع تسجيل الالتزامات تعتبر التّمويل خارج الميزانية في إحدى صورها جزء من إدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية ان المعالجات

الخاطئة لتكاليف البحث و التطوير بالاعتراف بها كمصروف وعدم رسملة إلا بشروط تساهم في زيادة أنشطة التمويل خارج الميزانية تتمثل الدوافع وراء لجوء الشركات إلى التمويل خارج الميزانية تضليل الجوهر الاقتصادي وإخفاء الديون للحصول على الجدارة الائتمانية وتحقيق وفورات ضريبية. وأن آلية الاعتراف بأنشطة التمويل خارج الميزانية تؤثر على قيمة المنشأة، ويجب الاعتراف بالتمويل خارج الميزانية في صلب القوائم المالية مع وجود آليات واجراءات محددة لها ان وجود مفهوم يحدد متطلبات الاعتراف بدقة داخل الاطار الفكري للمحاسبة تساهم في الحد من مفهوم الاعتراف المحاسبي بالأنشطة خارج الميزانية، يجب ان تتوافر المعايير الاساسية للاعتراف من التعريف والقابلية للقياس والملاءمة والموثوقية حتى يتم إدراج البنود في صلب القوائم المالية يجب تقييم حقوق الأطراف والالتزامات الناشئة عن الترتيب من خلال النظر للشكل القانوني والشروط القانونية للترتيبات وقائع وظروف أخرى.

أثبتت الدراسة ان الاعتراف عن أنشطة التمويل خارج الميزانية بموجب الإطار المقترح يؤثر على قيمة المنشأة بشكل أكبر من تأثير كل أنشطة علي حدة، و هناك ارتباط بين الاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية فكل منهما يؤثر في الاخر، وبالتالي هناك تأثير بينهما، وهذا يؤثر على قيمة المنشأة بشكل اقوي من تأثير كل من الاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية علي حدة، وان الاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية لكافة الانشطة المختارة سوف يؤدي الي تحسين قيمة المنشأة بشكل اقوي من تأثير كل من الاعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية لكل نشاط علي حدة.

وتوصي الدراسة بضرورة إصدار معايير واضحة لمعالجة مشاكل عقود الايجار، والعمل على ترجمة المعايير الدولية وتكيفها مع البيئة العراقية، ومعالجة مشكلة عقود الايجار من خلال إصدار العديد من التفسيرات بهذا الشأن، والتي تساعد في تدني نسبة الفساد خاصة في العراق التي تتميز بيئة العمل في ابرام العديد من عقود الخاصة

بالإيجارات. وضرورة إصدار معايير واضحة للتوحيد، ومعايير كافية لنتضمن جميع الحالات التي لا تكون السيطرة فيها على أساس حقوق الملكية وإنما تتضمن العلاقات بالضمانات أو الاتفاقيات التشغيلية. ومن الضروري إعداد القوائم المالية الموحدة كتطبيق لمبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني للحد من الآثار السلبية للتمويل من خارج الميزانية ولتحقيق الهدف من إعداد القوائم المالية الموحدة والذي يتمثل بإظهار المركز المالي ونتيجة العمليات للشركة الام والشركات التابعة باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة مع تجاهل التمييز القانوني بين هذه الشركات.

المصادر والمراجع:

- (1) الحبيطي، د. قاسم محسن، والشمام، د. ماهر علي حسين، "التَّموِيل من خارج المِيزَانِيَّة ودورة في رفع قيمة مؤسسات الأعمال"، **الملتقى الوطني العلمي** بعنوان استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ٢٠١٣، ص٥.
- (2) Elliott، B. & Elliott، J.، "Financial accounting and reporting"، Pearson Education، Fourteen Edition، Pearson Education، ISBN: 978-0-273-74444-3، 2011، p 308.
- (3) Raz، Arisyi Fariza and Agusman، Agusman and Gasbarro، Dominic and Monroe، Gary S.، Off-Balance Sheet Derivatives and Banking Risk: Indonesian Evidence (August 16، 2015)، p: 5. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2647435>.
- (4) Olveren، L. & Leigh، M.، "Off balance sheet financing-what value does it bring to the firm?" *Master's Thesis*، Gotborg University، 2001، p5.
- (٥) إبراهيم، صلاح الدين عبد العليم، "حدود الاعتراف بالأنشطة خارج الميزانية في المعايير المحاسبية وانعكاساتها على نتائج نشاط"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٣، ص٢٢.
- (٦) نبيل، مكي محمد، "المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار التمولي وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، ٢٠١٤، ص ١٨.
- (٧) الساعدي، د. عمر مفتاح، مدى تطبيق ونجاح التأجير التمولي في المصارف الليبية (دراسة على مصرف التنمية)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، آذار، ٢٠١٥، ص ٤٢.
- (٨) **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، البيانات الرسمية الصادرة في ١ يناير ٢٠١٤، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، فقرة ٨: ٤٨٤أ.
- (9) Catuogno S، Napoli VC، Allini A، D'Ambrosio A، Naples VC. Information perspective and determinants of proportionate consolidation in Italy. An ante IFRS 11 analysis. **Rivista dei Dottori Commercialisti**، 2015؛ 4:555-77.

- (10) Baker Richard E. , Valdean C.Lembke, Thomas E.king , Cynthia G. Jeffrey , “ **Advanced Financial Accounting** “ , 8th Edition , Mcgraw-hill Company Inc ., New York, 2009, p:109.
- (11) Wahlen, J.M., Jones, J.P. and Pagach, D., “**Intermediate accounting: Reporting and analysis**“ Cengage Learning, 2017, p: 20.
- (12) SFAC 5, “**Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises**, Financial Accounting Standards Board, available on: <http://www.fasb.org> , 2008, p: 17.
- (13) الناغي، ا.د. محمود السيد، “نظرية المحاسبة – مدخل معاصر“، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧.
- ص ٣٤٧.
- (14) الرمحي، نضال محمود، وزياد عبد الحليم الذبية، “نظم المعلومات المحاسبية“ الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ١٨.
- (15) Binh, T., “Voluntary Disclosure Information in the Annual Reports of Non-Financial Listed Companies: The Case of Vietnam“. **Journal of Applied Economics and Business Research**. 2 (2):2012, p. 73.
- (16) الجزائر، سمير، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة طنطا، ٢٠٠٣، ص ١٥٦.
- (17) Callahan, C.M. and Spencer, A.W., “Risk Implications of Increased Off-Balance Sheet Disclosure: The Case of FIN 46 and SOX“, **Accounting and Finance Research**, 1(2), 2012., p. 136
- (18) Graham, R., Lefanowica, C., & Petroni, K. “The value relevance of equity method fair value disclosures “, **Journal of Business Finance and Accounting**, 30(7&8), 2003, p.1171. <http://dx.doi.org/10.1111/1468-5957.05426>
- (19) Koonce, L., McAnnally, M.L., & Mercer, M., “How do investors judge the risk of financial items? **The Accounting Review**, 80(1), 221-241. <http://dx.doi.org/10.2308/accr.2005.80.1.221>
- (20) Barone, E., Birt, J., and Moya, S., “Lease Accounting: A Review of recent literature“, **Accounting in Europe**, Vol.11, Issue 1, PP. 35-54.
- (21) تمرّاز، د. محمد حامد، دراسة تحليلية لأثر المدخل الاقتصادي على الفكر المحاسبي، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، سنة ٢٠١٤، عدد الأول، كلية التجارة جامعة بنها، ٢٠١٤، ص ٢٨.
- (22) Sari, Emre Selcuk and Altintas, Abdurrahman Taylan and Taş, Nihat, "The Effect of the IFRS 16: Constructive Capitalization of Operating Leases in the Turkish Retailing Sector", **Journal of Business, Economics and Finance** (JBEF), ISSN: 2146-7943, 2016 , p.5.
- (23) Ansari, Ansari, Mohammad Tanvir. “Bank Opacity and Information Asymmetry around Quarterly Earnings Announcements“, **PhD thesis**, School of Economics & Finance, Queensland University of Technology, 2013, p: 55.

- (24) Kangarluei Kangarluei, Saied Jabbarzadeh, Motavasel, Morteza And Sharifi, Rahim Mohammad, “The Effect of Off-Balance Sheet Financing on Profitability and Leverage Ratios“, *Business Intelligence Journal*, Volume 5, Number 1, January 2012, p: 85.
- (25) Breuer, Peter. “Measuring off-balance-sheet leverage.“ *Journal of banking & finance* 26.2 (2002): 223-242 .p 224.
- (26)Kangarluei, S. j., et al, Op. cit, p.p : 85-90.
- (27)Papanikolaou, Nikolaos I. ,& Wolff Charistian C.P, “ The role of on- and – off- balance – sheet Leverage of banks in the late 2000s crisis . *Journal of Financial Stability* “14(2014)3-22 , p: 4.
- (٢٨) أبو القمصان، هاجر احمد، العلاقة بين الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير بقسم إدارة الاعمال بكلية التجارة جامعة المنصورة ٢٠١٢، ص١٣.
- (٢٩) العقيلي، ليلي محروس حسن، “قياس المخاطر المالية لأنشطة التَّموِيل من خارج الميزانية وأثرها على تقييم مراقب الحسابات لاستمرارية الوحدات الاقتصادية“، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا، ٢٠٠٩. ص ٥٠.
- (30)Lozano-Vivas, A., Pasiouras, F., “The impact of non-traditional activities on the estimation of bank efficiency: international evidence“, *Journal of Bank. Finance.* 34, 2010., p:289.
- (31) Ge, weili, “Off-balance-sheet activities, earnings persistence and stock prices: Evidence from operating leases “, A thesis Submitted In Partial Fulfillment of The Requirements Of University of Washington Business School - University of Washington For The **Degree Of Doctor Of Philosophy**, 2006, p:18.
- (٣٢) طعيمة، د. ثناء محمد إبراهيم، رسمة تكاليف البحوث والتطوير وإدارة الأرباح، مدخل مقترح للمعالجة المحاسبية لعدم التأكد الأرباح المستقبلية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، سنة ٣٢، العدد الثاني، المجلد الأول، ٢٠١٢.
- (٣) بني خالد، مرعي حسن ، “دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية“، دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الأردن“، رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٢٧.
- (34) Barrell, R., Davis, E.P, Karim, D., & Liadze, I., “Evaluating off-balance sheet exposures in banking crisis determination models“, *In National Institute of Economic and Social Research*, 2010, p: 4.
- (35) Stickney et al, Op. cit., p: 890.
- (٣٦) الحبيطي، د. قاسم محسن إبراهيم والشمام، د. ماهر علي حسين، مرجع سابق، ص٧.
- (٣٧) العقيلي، ليلي محروس حسن، مرجع سابق، ص ١٨٥-١٨٦.